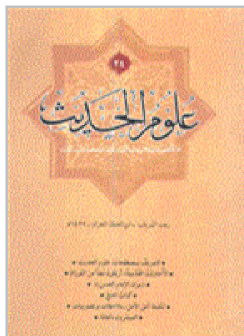
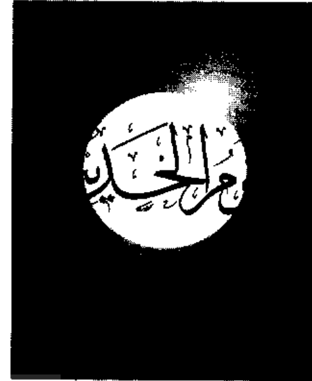


مصادر الشيخ الطوسی قدس‌سره فی کتاب تهذیب الأحکام

پدیدآورده (ها) : شبیری زنجانی،سید محمد جواد
علوم قرآن و حدیث :: علوم الحدیث :: رجب - ذوالحجة 1420 - العدد 6
از 168 تا 224
آدرس ثابت : http://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/2302



مصادر الشيخ الطوسي في كتابه

تهذيب الأحكام

السيّد محمّد جواد الشبيري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الّذين اصطفى محمد وعترته أئمّة الهدى واللعن على أعدائهم لعناً وبيلاً إلى يوم اللقا

أما بعد فإنّ كتاب تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة المحقّة ورافع اعلام الشريعة الحقّة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي أحد الكتب الأربعة الحديثية وهو أكبر موسوعة في حديث أهل البيت في أبواب الفروع، وصل إلينا من كتب قدماء أصحابنا رحمهم الله برحمته، ولمّا كان محطّ نظر العلماء فقد انبرى للعكوف عليه جماعةٌ منهم، وتناولوه بالشرح والتقييد والترتيب[1]، لكن لم نجد دراسة شاملة لتوضيح منهج الشيخ الطوسي في تسلسل الأحاديث ومصادر التهذيب وكيفية الأخذ منها، مع أنّها أبحاث أساسية ذات أثر كبير في الفقه واستنباط الأحكام

---

(١) لاحظ الذريعة ٤: ٥٠٤ ـ ٥٠٧.

الشرعية، كما أنّ هذا الجانب من البحث هو مغفولٌ عنه بالنسبة إلى سائر كتبنا الحديثية، فلذلك جعلنا محور جملة من أعمالنا في دراسة علم الرجال هو التعرّف على مصادر كتب الحديث، وها نحن نقدّم إلى القراء الأعزّاء حلقة من حلقات هذه الدراسة المستوعبة ونسأل الله القدير أن يوفّقنا لكتابة بحوثنا حول سائر الكتب وتقديمها إلى أرباب الفضل والفضيلة بعونه ومنّه.

قم المقدسة، السيد محمد جواد الشبيري

٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ.



التمهيد

الشيخ الطوسي في سطور

ـ هو أبو جعفر، محمد بن الحسن بن علي الطوسي، الملقّب بشيخ الطائفة والشيخ ـ على الإطلاق ـ.

ـ ولد في شهر رمضان سنة ٣٨٥هـ.

ـ قدم بغداد في سنة ثمان وأربعمائه[١] وله ثلاث وعشرون سنة.

ـ لم نعرف عن بدايات حياته ودراسته في خراسان شيئاً، غير أنّه صرّح أنّه قرأ أكثر كتاب بيان الدين لأبي منصور الصرّام على أبي حازم [عمر بن أحمد] النيشابوري وقد برهن السيد الطباطبائي‬ على أنّ قراءة الشيخ على أبي حازم كان في نيسابور قبل قدوم الشيخ بغداد[٢] وكذا رجّح في شيخين آخرين له انّهما من مشايخه قبل ان يُهاجر إلى بغداد[٣].

ـ وأقدم مشايخ الشيخ وفاةً هو أبو محمد الحسن بن محمد بن الفحّام السامرائي، فقد توفّي سنة ٤٠٨[٤] سنة وروده إلىٰ بغداد.

ـ سمع الشيخ من أبي الحسن أحمد بن محمد بن هارون بن الصلت الأهوازي في

---

(١) غيبة الطوسي: ٣٥٨.

(٢) ميراث إسلامي إيران، مقال بالفارسية باسم «شخصيت علمي ومشايخ شيخ طوسي»، الجزء الثاني، ص٣٧٨، وقد استفدت في كتابة حياة الشيخ من هذا المقال كثيراً.

(٣) نفس المصدر: ص٣٧٩ و ٣٨٠.

(٤) تاريخ بغداد ٧: ٤٢٤، وميراث إسلامي إيران، الجزء الثاني: ص٣٨٨.

سلخ ربيع الأول سنة ٤٠٩[١] وقد مات ابن الصلت في ٨ جمادى الآخرة من هذه السنة[٢] وكان مولده سنة ٣٢٤ وقد أدرك ـ في صغره ـ أبا العباس أحمد بن محمد ابن سعيد بن عقدة (المتوفّى سنة ٣٣٢[٣]) وروى عنه، وكان معه خطّ أبي العباس بإجازته وشرح روايته وكتبه[٤].

ـ روى الشيخ عن أبي عمر عبدالواحد بن محمد البزاز المعروف بابن المهدي (٣١٨ ـ ٤١٠)[٥] في سنة وفاته ٤١٠[٦] عن ابن عقدة.

فطريق الشيخ إلى ابن عقدة يكون بسندين عاليين.

ـ تحمّل الشيخ الحديث عن عليّ بن شبل الوكيل في صفر ٤١٠[٧].

ـ من عمدة مشايخ الشيخ الطوسي هو أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله الغضائري (المتوفّى في صفر ٤١١) وهو من أعظم مشايخ الإمامية وقد حكي عن الشيخ الطوسي في ترجمته أنّه خدم العلم وطلبه لله وكان حكمه أنفذ من حكم الملوك.

وقد وصفه الذهبي بقوله: شيخ الشيعة وعالمهم، يوصف بزهد وورع وسعة علم ويقال: كان أحفظ الشيعة لحديث أهل البيت. وذكر ـ أيضاً ـ: هو في طبقة الشيخ المفيد في الجلالة عند الإمامية يفتخرون بهما ويخضعون لعلمهما...[٨]

---

(١) أمالي الطوسي، مجلس ١٢: ٦٦١/٣٣١.

(٢) تاريخ بغداد ٤: ٣٧٠.

(٣) تاريخ بغداد ٥: ٢٢، رجال الطوسي: ٣٠/٤٤٢، قارن برجال النجاشي: ٢٣٣/٩٥، فهرست الطوسي: ٧٦/٢٨.

(٤) فهرست الطوسي: ٧٦/٢٨.

(٥) تاريخ بغداد ١١: ١٣.

(٦) أمالي الطوسي، مج ١٠: ٤٦٣/٢٥٧.

(٧) نفس المصدر، مج ١٤: ٩٠٩/٤٠٥.

(٨) سير أعلام النبلاء ١٧: ٣٢٨، والظاهر انّ الذهبي أخذ ترجمته عن نسخة كاملة من فهرست ←

ـ سمع الشيخ الطوسي من ابي الحسين علي بن محمد بن عبدالله بن بشران المعدل في رجب سنة ٤١١[1].

ـ سمع الشيخ من الحافظ أبي الفتح، محمد بن أحمد بن أبي الفوارس في ذي القعدة سنة ٤١١ ومات هو في سنة ٤١٢[2].

ـ سمع من ابي عبدالله حمّويه بن علي البصري، في ذي القعدة سنة ٤١٣[3].

ـ لازم الشيخ الطوسي الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان (٣٣٦ ـ ٤١٣) أربع سنين ـ على الأقل[4] ـ وهو أجل مشايخه واعظمهم، انتهت رئاسة الإمامية إليه في الفقه والكلام والفضل والثقة وهو أجلى من أن يوصف وأعرف من أن يعرّف.

ـ اتصل الشيخ بعد وفاة المفيد بالسيد الأجل علم الهدى الشريف المرتضى (٣٣٥ ـ ٤٣٦) فاهتم به السيد أكثر من سائر تلاميذه وعيّن له في كل شهر اثني عشر ديناراً، وبقي ملازماً له طيلة ثلاث وعشرين سنة، حتى توفّي السيد المعظم فاستقل شيخ الطائفة بالإمامة وظهر على منصّة الزعامة[5].

→ الطوسي، وقد أشار الشيخ في رجاله: ٥٢/٤٧٠ في ترجمة الغضائري إلى ذكر تصانيفه في الفهرست، مع انّه لا توجد ترجمته في النسخ المتوفّرة من الفهرست إطلاقاً، وهذا يدل على عدم وصول النسخة الكاملة منه إلينا.

(١) امالي الطوسي، مج ١٤: ٨٧٣/٣٩٤.

(٢) نفس المصدر، مج ١١: ٦١٥/٣٠٦، تاريخ بغداد ١: ٣٥٢.

(٣) امالي الطوسي مج ١٤: ٨٩٠/٣٩٩.

(٤) ذكرنا في مقال حول أمالي المفيد وتأثيره على أمالي الطوسي: «كانت مجالس أمالي الحديث للمفيد قد بدأت اربع سنوات قبل مجيء الشيخ الطوسي إلى بغداد، وشارك الشيخ الطوسي بعد عام من وروده (عام ٤٠٩) في هذه المجالس... (المقالات والرسالات، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، رقم ٩، ص١١٢).

(٥) مقدمة البيان «ج»، وقد استفدت هنا من هذه المقدمة التي هي رسالة مستقلة في حياة الشيخ بقلم العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني رحمه الله.

ـ هاجر في سنة ٤٤٨ إلى مشهد أمير المؤمنين عليه السلام على أثر الفتن التي تجددت ببغداد، فنهبت داره بالكرخ وأخذت كتبه وما وجد من دفاتره، وكرسيّ كان يجلس عليه للكلام، واخرج الجميع إلى الكرخ فأحرق[1].

ـ أسّس الشيخ جامعة النجف العظمى وشيد ركنها الاساسي ووضع حجرها الأول وقد تخرج منها خلال هذه القرون المتطاولة آلاف مؤلّفة من أساطين الدين وأعاظم العلم.

ـ قد أخذ مختلف العلوم عن جماعة كثيرة من المشايخ فعمدة مشايخه في الفقه والكلام الشيخ المفيد والسيد المرتضى، وفي الحديث المفيد والغضائري وابن عبدون وابن الصلت الأهوازي وابن أبي جيّد القمي وهو أبو الحسين علي بن أحمد ابن محمد بن طاهر، ويروي عن محمد بن الحسن بن الوليد (م٣٤٣) شيخ القميين وشيخ مشايخ الطوسي، فكان قريب الإسناد، فلذلك قد يقدّم الشيخ روايته على رواية سائر مشايخه الأجلاء طلباً لعلو الإسناد.

ـ ورد ذكر قراءات الشيخ وسماعاته في ثنايا كتبه خصوصاً كتابه الفهرست، فلنذكر ما وجدت من ذلك:

الف ـ ما سمع من شيخه أحمد بن عبدون أو قرأ عليه:

ـ في ترجمة أحمد بن الحسين بن عبدالملك: بوّب كتابه المشيخة، سمعنا هذه النسخة من أحمد بن عبدون[2] وفي ترجمة الحسن بن محبوب أيضاً إشارة إلى ذلك إذ قال: أخبرنا بكتاب المشيخة قراءةً عليه أحمد بن عبدون[3].

ـ في ترجمة علي بن الحسن بن فضال: كتبه في الفقه مستوفاة في الأخبار حسنة

---

(١) مقدمة التبيان «هـ» عن المنتظم لابن الجوزي ٨: ١٧٢ و١٧٩.

(٢) فهرست الطوسي: ٦١/٢٣.

(٣) نفس المصدر: ١٥١/٤٧.

اخبرنا بجميع كتبه قراءةً عليه أكثرها، والباقي إجازة أحمد بن عبدون[١].

ـ في ترجمة أبي طالب عبدالله بن أحمد الأنباري: له مائة وأربعون كتاباً ورسالة... أخبرنا بكتبه ورواياته أبو عبدالله المعروف بابن الحاشر، سماعاً وإجازة[٢].

ب ـ ما سمعه من الحسين بن عبيد الله الغضائري:

في ترجمة محمد بن يعقوب الكليني: أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قراءةً عليه أكثر كتبه من الكافي...[٣].

ج ـ ما سمعه عن السيد المرتضى:

في ترجمته بعد ذكر أعيان كتبه وكبارها: قرأت هذه الكتب أكثرها عليه وسمعت سائرها يقرأ عليه دفعات كثيرة[٤] وفي رجال الشيخ في ترجمته: سمعنا منه أكثر كتبه وقرأناها عليه[٥].

د ـ ما أخذ عن الشيخ المفيد:

ذكر عدّة من كتبه في ترجمته وقال: قرأت هذه الكتب أكثرها عليه وسمعت سائرها يقرأ عليه دفعات كثيرة[٦].

هـ ـ ما رواه عن هلال الحفّار:

في ترجمة إسماعيل بن علي بن رزين: سمعنا هلال الحفّار يروي عنه مسند

(١) نفس المصدر: ٣٨١/٩٣ وفي مشيخة التهذيب: ٥٦ ومشيخة الاستبصار: ص٣١٧: وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد أخبرني به أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر سماعاً منه وإجازة عن...

(٢) فهرست الطوسي: ٤٣٤/١٠٣.

(٣) نفس المصدر: ٥٩١/١٣٥.

(٤) نفس المصدر: ٤٢١/١٠٠.

(٥) رجال الطوسي: ٥٢/٤٨٥.

(٦) فهرست الطوسي: ٦٩٦/١٥٨.

الرضا عليه السلام وغيره فسمعنا منه وأجاز لنا باقي رواياته[١].

و ـ ما قرأه على أبي حازم النيشابوري:

في ترجمة أبي منصور الصرّام، من جلّة المتكلّمين من أهل نيسابور... وله كتب كثيرة، منها كتاب في الأصول [اي أصول الدين] سمّاه بيان الدين... قرأت على ابي حازم النيشابوري أكثر كتاب بيان الدين، وكان قد قرأه عليه[٢].

ـ كتاب أمالي الطوسي مشتمل على سماعات الشيخ عن مشايخه.

ـ كتب الشيخ في فنون العلم كلّها من امهات الكتب ومراجعها إذ «كان محقّق الأصول والفروع، ومهذّب فنون المعقول والمسموع، صنّف في جميع علوم الإسلام وكان القدوة في ذلك والإمام»[٣].

ـ له في التفسير كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن، وقد عرف الشيخ في كلام رجال العامة بهذا التفسير، ففي كلام العماد الكاتب: وكان إمام الشيعة وهو الّذي صنف التفسير ويسّر من أمورهم العسير[٤].

ـ له في الحديث اثنان من الكتب الأربعة ـ أعني التهذيب والاستبصار ـ والأمالي.

ـ صنّف في كلّ فنون الفقه فجمع روايات الفقه في كتابيه التهذيب والاستبصار وجمع فيهما مختلف الأخبار ومؤتلفها وألف في الفقه النصوصي النهاية في مجرّد الفتاوىٰ، وفي الفقه التفريعي: المبسوط، وفي الفقه المقارن: الخلاف، وقد لخّص الفقه في كتابيه الجمل والعقود وكتابه الاقتصاد.

ـ صنّف في أصول الفقه كتاب «العُدّة» وهو أوّل مصنّف واسع في هذا الفن عند

---

(١) نفس المصدر: ٣٧/١٣.

(٢) نفس المصدر: ٨٥٢/١٩٠.

(٣) رجال العلامة بحر العلوم ٣: ٢٢٨.

(٤) تراث ايران اسلامي، الجزء الثاني، ص٣٦٧.

الإمامية وقد كان بدء تصنيفه[1] قبل تصنيف كتاب الذريعة للسيد المرتضى الذي ألّفه سنة ٤٣٠هـ.

ـ له في الكلام: تمهيد الأصول وتلخيص الشافي، وفي بحث غيبة الامام المهدي عليه السلام كتاب الغيبة.

له في الرجال ثلاثة من الأصول وهي الفهرست والرجال واختيار من كتاب الرجال لأبي عمرو الكشي وقد سمّاه الشيخ باسم اختيار الرجال[2].

ـ له في الأدعية مصباح المتهجد ومختصره.

ـ إلى غير ذلك من الكتب المتنوعة المفيدة في مختلف علوم الإسلام.

ـ وكلمات الثناء عليه كثيرة لا مجال لنقلها، فلنكتف بما ذكره العلامة الحلّي قدس سره في ترجمته في الخلاصة قال: شيخ الإمامية [ووجههم] ـ قدّس الله روحه ـ رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقةٌ، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب اليه، صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المهذب للعقائد في الأصول والفروع، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل... توفّي رحمه الله ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرّم سنة ستين وأربعمائة بالمشهد المقدّس الغرويّ على ساكنه السلام، ودفن بداره[3].

---

(١) قد صرّح الشيخ في مقدمة العدة: «انّ سيدنا الأجل المرتضى أدام الله علوه وإن كثر في أماليه وما يقرأ عليه شرح ذلك [=اصول الفقه] فلم يصنّف في هذا المعنى شيئاً يرجع إليه ويجعل ظهراً يستند إليه» ومقدمة العدة مكتوبة قبل تصنيف أصل الكتاب وهي صريحة في أن المرتضى رحمه الله لم يكتب الذريعة عند بدء الشيخ بتصنيف العدّة.

(٢) طبع الكتاب باسم اختيار معرفة الرجال والّذي ذكره الشيخ نفسه في الفهرست: ٦٩٩/١٦١ تسميته باختيار الرجال.

(٣) خلاصة الاقوال: ٨٤٥/٢٤٩.

الفصل الأوّل: التهذيب في كلام الشيخ الطوسي

أشار المصنّف في مقدّمة التهذيب إلى غرضه من تصنيف الكتاب فقال ما ملخّصه: ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله بأحاديث أصحابنا وما وقع فيها من الاختلاف والتباين، حتى لا يكاد يتّفق خبر إلّا وبإزائه ما يضادّه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا... حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوّة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحقّ لمّا اشتبه عليه الوجه في ذلك، وذكر انّه إذا كان الأمر على هذه الجملة فالاشتغال بشرح كتاب يحتوي على تأويل الأخبار المختلفة والأحاديث المتنافية من أعظم المهمات في الدين[1].

فالغرض من تأليف الكتاب الدفاع عن كيان المذهب ودفع شبهة التعارض والتخالف في أحاديثنا، لكن لم يقتصر الكتاب على الأخبار المتعارضة، كما في كتاب الاستبصار، فقد ترجم المصنف لنفسه في كتابه الفهرست وقال: له مصنفات، منها كتاب تهذيب الأحكام وهو يشتمل على عدّة كتب من كتب الفقه أوّلها كتاب الطهارة... (ثم سرد أسماء كتب التهذيب) وله كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، وهو يشتمل على عدّة كتب تهذيب الأحكام، غير أنّ هذا الكتاب مقصور على ذكر ما اختلف من الأخبار، والأوّل يجمع الخلاف والوفاق...

وفي مقدمة الاستبصار: أمّا بعد فإنّي رأيت جماعة من أصحابنا لمّا نظروا في كتابنا الكثير الموسوم بتهذيب الأحكام ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلّقة

(١) تهذيب الأحكام ١: ٢ـ٣.

بالحلال والحرام، ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلّق بالفقه من أبواب الأحكام وانّه لم يشذّ عنه في جميع أبوابه وكتبه ممّا ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنّفاتهم إلّا نادر قليل وشاذّ يسير...

وقال الشيخ في مقدمة التهذيب ـ بعد نقل مذاكرة بعض الأصدقاء له ـ: ... وسألني أن أقصد إلى رسالة شيخنا أبي عبدالله ـ أيده الله تعالى ـ الموسومة بالمقنعة... وأن أقصد إلى أول باب يتعلّق بالطهارة وأترك ما قدّمه قبل ذلك ممّا يتعلّق بالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة... وأن أترجم كلّ باب على حسب ما ترجمه، وأذكر مسألة مسألة فأستدلّ عليها إمّا من ظاهر القرآن أو من صريحه... وإمّا من السنّة المقطوع بها... وإمّا من إجماع المسلمين... أو إجماع الفرقة المحقّة، ثم أذكر بعد ذلك ما ورد من أحاديث أصحابنا المشهورة في ذلك وأنظر فيما ورد بعد ذلك ممّا ينافيها ويضادّها، وأبيّن الوجه فيها إمّا بتأويل أجمع بينها وبينها، أو أذكر وجه الفساد فيها إمّا من ضعف إسنادها أو عمل العصابة بخلاف متضمّنها... وأجتهد أن أروي في معنى ما أتأوّل الحديث عليه حديثاً آخر يتضمّن ذلك المعنى... وأجرى على عادتي هذه إلى آخر الكتاب... فقصدتُ إلى عمل هذا الكتاب... وأنا أرجو إذا سهّل الله تعالى إتمام هذا الكتاب... أن يكون كاملاً في بابه مشتملاً على أكثر الأحاديث الّتي تتعلّق بأحكام الشريعة، ومنبّهاً على ما عداها ممّا لم يشتمل عليه هذا الكتاب، إذ كان مقصوراً على ما تضمنته الرسالة المقنعة من الفتاوى، ولم أقصد الزيادة عليها، لأني إن شاء الله تعالى إذا وفق الله الفراغ من هذا الكتاب أبتدئ بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها ممّا يبلغ إليه جهدي...

يحسن بنا أن نقف عند هذا الكلام فنقول: يستفاد من هذه المقدمة أُمور:

١ ـ أنّ كتابة مقدمة الكتاب كان قبل إتمام الكتاب كما يشير اليه قوله «وانا أرجو إذا سهل الله تعالى إتمام هذا الكتاب...» وقوله «إذا وفق الله الفراغ من هذا

الكتاب...» بل لا يبعد كتابة المقدّمة عند الشروع بتأليف التهذيب لا في أثنائه.

٢ ـ أنّ المقدمة كتبت في حياة الشيخ المفيد (م٤١٣) كما تدلّ عليه دعاؤه له بجملة «أيده الله» وهذه الصيغة مستعملة في جميع كتاب الطهارة، متكررة في أكثر من خمسمائة مورد، وكذا في أول كتاب الصلاة مرّتين «قال الشيخ ـ أيده الله تعالى ـ» ثم بدّلت في الباب الثاني من كتاب الصلاة بقوله: قال الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ.

فيفهم منه أنّ الشيخ المفيد توفّي عندما وصل الشيخ الطوسي إلى بدايات كتاب الصلاة.

٣ ـ كان بناء الشيخ على شرح كتاب المقنعة فحسب.

٤ ـ كان بناؤه في شرح المقنعة على ذكر الأدلّة المختلفة للفتاوى من القرآن الكريم والإجماع والسنّة المقطوع بها والسنّة المعتبرة.

٥ ـ لم يكن بناؤه في أوّل الأمر على ذكر جميع أخبار المسألة أو أكثرها.

فعليه كان بناؤه على تصنيف كتاب حديثيّ فقهيّ استدلالي، لا كتاب حديثي محض، لكنّه عدل عن البناء على هذه الأُمور وغيّر أسلوب تأليفه للكتاب كما صرّح به في أوّل المشيخة قال: «كنّا شرطنا في أوّل هذا الكتاب[1] أن نقتصر على إيراد شرح ما تضمنته الرسالة المقنعة، وأن نذكر مسألة مسألة ونورد فيها الاحتجاج من الظواهر والأدلّة المفضية إلى العلم، ونذكر[2] مع ذلك طرفاً من الأخبار الّتي رواها مخالفونا، ثم نذكر بعد ذلك ما يتعلّق بأحاديث أصحابنا ـ رحمهم الله ـ ونورد المختلف في كلّ مسألة منها والمتّفق عليها، ووفينا بهذا الشرط في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة.

ثمّ إنا رأينا أنّه يخرج بهذا البسط عن الغرض، ويكون مع هذا الكتاب مبتوراً غير مستوفى، فعدلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد أحاديث أصحابنا ـ رحمهم الله ـ

(١) فيه إيماء إلى ما قوّينا من تحرير المقدمة قبل تأليف الكتاب فلاحظ.

(٢) لم يرد ذكر لذلك في المقدمة نعم أورد في المجلد الاول من التهذيب بعض أخبار المخالفين.

المختلف فيه والمتّفق.

ثم رأينا بعد ذلك أنّ استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنّا أخللنا به، واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنّف الّذي أخذنا الخبر من كتابه أو صاحب الأصل الّذي أخذنا الحديث من أصله، واستوفينا غاية جهدنا ما يتعلّق بأحاديث أصحابنا ـ رحمهم الله ـ المختلف فيه والمتّفق، وبيّنا عن وجه التأويل فيما اختلف فيه على ما شرطناه في أوّل الكتاب، وأسندنا التأويل الى خبر يقضي على الخبرين... ولعلّ الله أن يسهل لنا الفراغ أن نقصد بشرح ما كنّا بدأنا على المنهاج الّذي سلكناه ونذكره على الاستيفاء والاستقصاء بمشية الله وعونه».

ونشير ـ توضيحاً لما أفاده ـ إلى امور:

الأمر الأول: أنّ كتاب الطهارة من التهذيب له وجه ممتاز عن سائر كتبه، فهو مشحون بالبحث والاستدلال، فلم يقتصر على ذكر الأحاديث من طرق أصحابنا، بل استدل فيه بالآيات القرآنية[١] وبيّن وجه دلالة الآية التي استدلّ بها المفيد في المقنعة[٢] وتمسّك فيه بإجماع المسلمين[٣] أو إجماع الفرقة المحقّة أو إجماع العصابة[٤] أو الإجماع المركب[٥] ـ وإن لم يذكره بهذا الاسم ـ وفيه إشارة إلى أخبار المخالفين[٦] كما أومأ إليه في عبارة المشيخة، لكن جميع هذه الروايات مرسلة لم تشتمل إلّا على اسم النبي صلى الله عليه وآله أو اسم الصحابي.

---

(١) التهذيب ١: ٧٥، ٨٧، ٨٩، ٩٢، ٩٥، ١٣٩، ١٥٣، ١٩٩، ٢١٥، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٧٢، لاحظ ٢١٦، ٢١٨، ٢٥٩، ٢٨٠.

(٢) التهذيب ١: ١٨٣، ٢١٤.

(٣) التهذيب ١: ٥، ١٠٣، ١٥٧، ١٧٣، ١٧٤، ٣٣٥، لاحظ ٥٤، ٢٧٦.

(٤) التهذيب ١: ١١٤، ١٤٢؛ ٢٠٥، لاحظ ٢٣٦.

(٥) التهذيب ١: ٧٥ و ٩٥.

(٦) التهذيب ١: ١٧٢/٦٣ ـ ١٧٦، ٢١٨/٨٣، ٢٥٠/٩٦، لاحظ ٢١٩/٨٤ و ٢٢٠.

وقد كثرت في هذا الكتاب البحوث المختلفة من العلوم القرآنية والأدبية والأصولية والفقهيّة، وها نحن نشير إلى جملة من بحوث الكتاب:

إشارة إلى مباحث الجزء الأول من التهذيب

بحوث في العلوم القرآنية:

ـ الإشارة إلى القراءات (ص٦٨، ٧٠).

ـ تفسير آية ﴿وحور عين﴾ (ص٦٨)، وآية ﴿فطفق مسحاً بالسوق والأعناق﴾ (ص٦٩، ٧٠).

ـ بحث في معنى «إلى» في آية الوضوء ﴿إلى المرافق﴾ وإثبات أنّه بمعنى مع (ص٥٦).

ـ بحث طريف في معنى الباء في آية الوضوء ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ وإثبات أنّ الباء للتبعيض لا الإلصاق (ص٦٠).

ـ بحث في إعراب «وأرجلكم» في الآية (ص٧١).

ـ في دعوى الجرّ بالمجاورة في الآية، وبحث مبسوط في ذلك (ص٦٦ ـ ٦٨).

ـ بحث في معنى الكعبين في آية الوضوء (ص٧٥).

ولتبيين كيفية بحوث الشيخ نورد استدلاله في إثبات أنّ الباء في قوله تعالى ﴿برؤوسكم﴾ وردت للتبعيض دون الإلصاق قال: ... ولانّ الباء إنّما تدخل للإلصاق في الموضع الّذي لا يتعدّى الفعل إلى المفعول بنفسه مثل قولهم: مررت بزيد وذهبت بعمرو، فالمرور والذهاب لا يتعدّيان بانفسهما، فدخلت الباء لتوصّل الفعلين إلى المفعولين، فأمّا إذا كان الفعل ممّا يتعدّى بنفسه ولا يفتقر في تعديته إلى الباء، ووجدناهم أدخلوا الباء عليه علمنا أنّهم أدخلوها لوجود فائدة لم تكن وهي التبعيض وقوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ ممّا يتعدّى الفعل بنفسه، ألا

ترى أنّه لو قال: امسحوا رؤوسكم، كان الكلام مستقلاً بنفسه مفيداً، فوجب أن يكون لدخولها في هذا الموضع فائدة مجدّدة حسب ما ذكرناه، وليس هو إلّا التبعيض، لأنّا متى حملناها على ما ذهب إليه الخصوم من الإلصاق والزيادة كان دخولها وخروجها على حدّ سواء، وهذا عبث لا يجوز على الله تعالى[1]...

بحوث أدبية أُخرى:

ـ أحقّ العاملين بالإعمال في باب التنازع هو العامل الثاني وإثبات ذلك (ص ٧٣).

ـ مفهوم الإضافة (ص ٢١٩).

ـ مفاد هيئة «فعول» واسم المبالغة (ص ٢١٤).

ـ دلالة واو العطف على الترتيب عند جماعة من النحويين (ص ٩٥).

ـ الفرق بين فاء العطف وفاء الجزاء (ص ٩٥ و٩٦).

ـ مفهوم العطف (ص ٦٣).

ـ إثبات العطف على المحلّ والإشارة إلى العطف على المعنى (ص ٧١).

ـ الإشارة إلى بدل الاشتمال (ص ٦٧).

ـ جواز الحذف في كلام العرب للاختصار (ص ٨٣).

ـ قيام الحروف بعضها مقام بعض (ص ١٧٦، لاحظ ص ٥٦ ايضاً).

وتوضيحاً لهذه البحوث أيضاً اخترنا بحث مفاد هيئة «فعول»، قال: إنّ الطهور هو المطهّر في لغة العرب... وليس لأحد أن يقول: إنّ الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهّراً، لأنّ هذا خلاف على أهل اللغة لأنهم لا يفرّقون بين قول القائل: هذا ماء طهور، وهذا ماء مطهّر.

فإن قال قائل: كيف يكون الطهور هو المطهّر واسم الفاعل منه غير متعدّ،

---

(١) التهذيب ١: ٦٠.

وكلّ فعول ورد في كلام العرب متعدّياً لم يكن متعدياً إلّا وفاعله متعدّ، فإذا كان فاعل غير متعدّ ينبغي أن يحكم بأنّ فعوله غير متعد أيضاً، ألا ترى إلىٰ قولهم: «ضروب» إنّما كان متعدّياً، لأنّ الضارب منه متعدّ، وإذا كان اسم الطاهر غير متعدٍّ يجب أن يكون الطهور أيضاً غير متعدٍّ.

قيل له: هذا كلام من لم يفهم معاني الألفاظ العربية، وذلك أنّه لا خلاف بين أهل النحو أنّ اسم الفعول موضوع للمبالغة وتكرّر الصفة، ألا ترى أنهم يقولون: فلان ضارب، ثم يقولون: ضروب إذا تكرر منه ذلك وكثر، وإذا كان كون الماء طاهراً ليس ممّا يتكرّر ويتزايد، فيبنغي أن يعتبر في إطلاق الطهور عليه غير ذلك، وليس بعد ذلك إلّا أنّه مطهّر، ولو حملناه على ما حملنا عليه لفظة الفاعل لم يكن فيه زيادة فائدة وهذا فاسد.

وأمّا ما قاله السائل: إنّ كل اسم للفاعل إذا لم يكن متعدّياً فالفعول منه غير متعدٍّ، فغلط أيضاً، لأنّا وجدنا كثيراً ما يعتبرون في أسماء المبالغة التعدية، وإن كان اسم الفاعل منه غير متعدّ، ألا ترى إلى قول الشاعر:

حتى شآها كليلٌ موهناً عمل باتت طراباً وبات الليل لم ينم

فعدّى (كليل) إلى (موهنا) لما كان موضوعاً للمبالغة، وهذا كثير في كلام العرب[1].

بحوث لغوية:

ـ الإشارة إلى حجيّة قول اللغوي (ص١٨٦).

ـ تخطئة بعض أهل اللغة وتبيين وجه الاشتباه (ص٦٩).

ـ البحث عن معنى كلمة الوضوء واستعمالها بمعنى التنظيف والتحسين أحياناً

(١) التهذيب ١: ٢١٤ و٢١٥، لاحظ تفسير البيت في هامش طبعة الغفاري.

(ص١٣/٢٩، لاحظ ١٨٠/٦٤، ٥٤١/١٨٨، ٦٢٧/٢١٩).

ـ البحث عن معنى الصعيد (ص١٨٦).

ـ البحث عن معنى الطهور (ص٢١٤) ـ كما تقدّم آنفاً ـ.

ـ توضيح في معنى الرجس (ص٢٧٨).

ـ تبيين معنى المسح (ص٦٨).

ـ توضيح في كلمة القطع وأنّه لا يقال إلّا في الصلاة دون الوضوء (ص١٢).

ـ توضيح أنّ الخفّ لا يسمّى رجلاً كما أن العمامة لا تسمّى رأساً ولا البرقع وجهاً (ص٧٠).

وتنبغي الإشارة إلى أنّ الشيخ يستشهد كثيراً في هذه البحوث والبحوث الأدبية المتقدمة بأشعار الشعراء[١].

آراء أصوليّة[٢]:

ـ دلالة الأمر على الوجوب (ص٩٦ وص١٥٢).

ـ دلالة الامر على الفور (ص٨٧).

ـ عدم دلالة الأمر على التكرار (ص١٩٩).

ـ استعمال الجملة الخبرية في مقام الإنشاء (ص١٠٦).

ـ العرف الخاص مقدّم على العرف العام أو اللغة فيجب حمل اللفظ على المعنى الشرعيّ في كلام أهل الشرع (ص٦٩).

ـ مخالفة الأمر لا تجزئ (ص٩٢ و ص٢٣٢).

ـ إثبات دلالة «إنّما» على الحصر (ص٨٤، لاحظ ص٢١٨) وهذا بحث

---

(١) التهذيب ١: ١٤، ٥٧، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤.

(٢) أوردنا هذه الآراء كما هو المتداول عند الأصوليين من المصطلحات، لا ما جاء في عبارة الشيخ في كتاب التهذيب.

أدبي أيضاً.

ـ توقيفيّة العبادات (ص٧٩، ٨٢، ٩٤).

ـ أصالة الحقيقة (ص ٧٠، لاحظ ص ٧٢).

ـ أصالة الظهور وحجيته (ص ٧٢، ٩٢، ١٠٣، ١٠٤، ١١٠، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٦٢).

ـ أصالة العموم والإطلاق، (ص٩٦، ٢٠٠، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٧٨، ٣٣٥).

ـ أصالة البراءة (ص ٤٤).

ـ تنجيز العلم الإجمالي (ص٢٦٧).

ـ أصالة الاشتغال (ص١٠٢، ١٤٢، ١٧٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤٠).

ـ الاستصحاب (ص٥، ٢٠٣، لاحظ ٢١٥، ٢٢١، ٢٤٠).

ـ أصالة الطهارة (ص ٢٣٠، لاحظ ص ٥ أيضاً).

ـ وجه تأويل الأخبار (ص٢٣٦، ٢٣٩).

ـ وجه الحمل على التقيّة (ص ٢٨١، لاحظ ص ٦٢).

ـ ما ليس له البدل مقدّم عند التزاحم على ما له البدل (ص٢٤٨).

وللشيخ ﷺ بحث مبسوط فقهيّ حديثيّ في إثبات أنّ المسح على الرجلين هو الفرض دون الغسل (ص ٦٢).

وهنا كلام لطيف للشيخ في معنى «إنّما الأعمال بالنيات» يعجبني نقله، ليقارنَ بما ذكره المتأخّرون في معنى «لا ضرر ولا ضرار»[1]، قال الشيخ ـ بعد الاستدلال بوجوب النية بالحديث ـ: فلمّا وجدنا الأعمال قد توجد أجناسها من غير نيّة علمنا أنّ المراد بالخبر: أنّها لا تكون شرعيّة إلّا بالنيّات.

وفي الختام تنبغي الإشارة إلى أنّ المقدرة العلمية للشيخ ظاهرة في المجلد الأوّل

(١) رسائل فقهية، للشيخ الانصاري: ١١٣، فرائد الاصول (طبعة مؤسسة النشر الاسلامي) ٢: ٥٣٤، وغيرهما من كتب الاصول والرسائل المستقلة المصنفة في هذه القاعدة.

من التهذيب، فكان سيدنا الوالد دام ظلّه ينقل عن سيّد الطائفة آية الله العظمى البروجردي﵀ أنّه كان كثير الإعجاب بالشيخ وتسلّطه على العلوم الإسلامية، وكان يذكر كنموذج بحث الوضوء من التهذيب فيقول: «انظروا إلىٰ هذا البحث وما بلغ فيه الشيخ من الدقة والإتقان في الاستدلال بالآيات الشريفة وغيرها».

فهذه المباحث صدرت عن مجتهد بارز في العلم والفضل فلذلك كان المظنون أنّ شروع الشيخ في تصنيف الكتاب كان في آخر عصر المفيد في سنة ٤١٣هـ ـ مثلاً ـ التي توفّي الشيخ المفيد في شهر رمضان منها، والمناسب لذكاء الشيخ﵀ ايضاً أن يكون تصنيفه لكتاب الطهارة لم يستغرق أكثر من سنة، فبعدما حضر دروس الشيخ المفيد العالية أربع سنوات، وبلغ من مراتب العلم والتحقيق ما بلغ ووصل إلى درجة راقية من درجات الاجتهاد، بدأ بتصنيف هذا الكتاب العظيم مضافاً إلىٰ أنّ نفس الطلب من الشيخ شرح كتاب مقنعة المفيد يكشف عن تسلّطه على مباني المفيد وآرائه فيناسب أن يكون بعد حضور الشيخ بحث المفيد بضع سنين. وينبغي أن نشير هنا إلى كلام لبعض المعاصرين دام فضله قال: المسلّم لدينا أنّ الشيخ الطوسي قبل قدومه الى بغداد كان قد قطع شوطاً بعيداً من المقدّمات العلمية التي يحتاج إليها طالب العلم، لأنّه عند وروده إلىٰ بغداد بدأ مباشرة بالحضور على الأساتذة الكبار كالشيخ المفيد ـ كما انّه شرع حين ذاك بتأليف كتابه الكبير في الحديث «تهذيب الأحكام» بما فيه من البحوث الفقهية والأدبية[1]...

ونلاحظ عليه أنّ تأليف التهذيب لدى ورود الشيخ إلىٰ بغداد ممّا لم نجد عليه شاهداً أصلاً، كما أنّ تاريخ حضور الشيخ لدرس المفيد غير معلوم بالضبط، فلا يمكن ان نطلق هذه الدعاوى، وتعتمد أدلّةً على أنّ الشيخ كان مؤهلاً لدى وروده

(١) الرسائل العشر، للشيخ الطوسي، رسالة حياة الشيخ الطوسي، ص٩، وقد نقلنا عبارته بالمعنى.

بغداد لدارسة المرحلة النهائية من العلوم العقلية والنقلية.

الامر الثاني: ذكرنا منهج الشيخ في كتاب الطهارة من التهذيب فالشيخ بدأ كتابه بهذه الشاكلة فأصبح تهذيب الأحكام في بدايته شرحاً كاملاً للمقنعة فقط وسار على هذا الأسلوب في كتاب الطهارة، لكنّه رأى أنّ شرح الكتاب بهذا البسط يطول ويبعّده عن الغرض الأصلي من الكتاب الّذي هو ذكر الأحاديث المتعارضة والسعي للتوفيق بينها، كما أن الكتاب لم يكن يشمل كلّ الروايات الفقهية.

من جهة أخرى فقد كان الشيخ مضطراً لذكر دليل لجميع الفروع المذكورة في المقنعة ولم يكن يجد الدليل في بعض الحالات رواية خاصة، وإنّما وجد للبرهنة على الفتوى أقوال المشايخ وعمل الطائفة[1].

وبهذه الصورة، كان الكتاب يخرج عن اطار الكتاب الحديثي، ولهذا عدل الشيخ عن هذا الأسلوب واقتصر على ذكر أحاديث أهل البيت دون أخبار المخالفين، وترك ذكر المباحث الأخرى غير الحديثية من البحوث القرآنيّة والأدبيّة والفقهيّة والأصوليّة، واكتفى بإيراد الروايات والتدقيق في معناها وسندها وكيفية تفسيرها وتأويلها والتوفيق بينها وبين ما يخالفها.

ثم مرّت مرحلة ثالثة على الكتاب أشار إليها الشيخ في المشيخة بقوله: ثمّ رأينا بعد ذلك أنّ استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره، فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنّا أخللنا به...

والظاهر أنّ هذه المرحلة بعدما ألّف الشيخ المجلد الثالث ولذلك ذكر للمجلدات الثلاثة الأولى أبواباً باسم أبواب الزيادات على وزان الأبواب

(١) التهذيب ١: ٢٩٠ (سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ ـ رحمهم الله ـ)، ٢٩٤ (سمعنا ذلك مذاكرة عن الشيوخ ـ رحمهم الله ـ وعليه كان عملهم)، لاحظ أيضاً ص٩٥٢/٣٢٦ (: سمعت ذلك مرسلاً من الشيوخ ومذاكرة ولم يحضرني الآن إسناده).

الأصليّة. ومنهج نقل الحديث في هذه الأبواب يختلف عن منهج نقل الحـديث في الأبواب الأصلية، ولم يرد نظير أبواب الزيادات في ساير المجلدات.

نعم ذكر المفيد في المقنعة أبواباً باسم أبواب الزيادات فيتبعها الشـيخ في ذلك فيعنون أبواباً بهذا الاسم لكن هذه غير أبـواب الزيـادات الّـتي أسّـسها الشـيخ فليست هي إلّا في المجلدات الثلاث الأولى.

وهنا نكتة ينبغي التنبيه عليها وهي: أنّ للتهذيب مراحل أُخرى من التطوّر في المنهج لم يشر إليها المصنف في المشيخة بوضوح، وسنوضّح ذلك في البحوث الآتية، كما أنّ لارتباط التهذيب مع المقنعة أشكالاً متنوعة سنفصّل الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

الأمر الثالث: صرّح الشيخ في مقدمة الاستبصار بوقوع تغيير في منهـج نقل الأحاديث في أجزاء الكتاب فقال: وكنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجـزء الأول والثاني، ثم اخـتصرت في الجـزء الثالث[١] وعوّلت على الابتداء بذكر الراوي الّذي أخذت الحديث مـن كـتابه او أصله، على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب والأصول حسب ما عملته في كتاب تهذيب الأحكام...

وقدورد نظير ذلك في التهذيب وعبارته في الصراحة ليست مثل عبارة الاستبصار.

وفي عبارة التهذيب شيء من الإبهام ـ وقد تقدّم نقل عبارته بكاملها ـ فـقد ورد فيه: «واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الّذي أخذنا الخبر

(١) قال في خاتمة الاستبصار: إنّي جزأت هذا الكتاب ثلاثة أجزاء، الجزء الأول والثـاني يشـتملان على ما يتعلّق بالعبادات، والثالث يتعلّق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه ثم أشـار إلى عـدد أبواب كلّ جزء فذكر أنّ الثالث يشتمل على ثلاثمائة وثمانية وتسعين باباً، وهذا يوافق مع الجزء الثالث والجزء الرابع من الأجزاء الأربعة المطبوعة للاستبصار ففيهما ٣٩٩ بـاباً: (٣٩٩ = ٢٢٠ + ١٧٩).

من كتابه...» والعبارة غير واضحة المراد هل هي متعلّقة بخصوص قوله أخيراً «ثم رأينا بعد ذلك أنّ استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج...» ـ فعليه فذكر المصنف أو صاحب الأصل في صدر السند مخصوص بباب الزيادات ـ أو يشمل ما قبله من قوله «إنّما رأينا أنه يخرج بهذا البسط...» فيشمل جميع الكتاب ما عدا كتاب الطهارة، وأمّا احتمال إرادة جميع مجلدات التهذيب فمع أنّه خلاف الظاهر في نفسه، مخالف لما نرى في كتاب الطهارة من الأسانيد الكاملة المتكررة، كما أنّ مراجعة التهذيب ترفع الإبهام من عبارة المشيخة إذ لا نجد فيه سنداً كاملاً في غير الأبواب الأصلية من المجلد الأول منه.

ثم إنّ الإسناد الكامل في الجزء الأول والجزء الثاني من الاستبصار ليس على مستوىً واحدٍ في جميع الكتب، بل يقل شيئاً فشيئاً، ونذكر أرقام الأسانيد الكاملة المصرحة في كتاب الاستبصار:

كتاب الطهارة: ٢١٨

كتاب الصلاة: ٧٦

كتاب الزكاة: ٢٠

كتاب الحج: ٣

بل قد ورد في الجزء الثالث أيضاً سندان كاملان في أوّل كتاب الجهاد (٣: ١/٢)، وأول كتاب النكاح (٣: ٤٨٥/١٣٥).

فعليه قد توهم عبارة مشيخة الاستبصار اختصاص طرق المشيخة بخصوص الجزء الثالث[1]، لكن الظاهر شمولها لجميع الأسانيد الناقصة من الكتاب.

الأمر الرابع: أحاديث التهذيب في جميع المجلدات ـ سواء في كتاب الطهارة ام غيره ـ على أقسام ثلاثة:

---

(١) وكأنَّ هذا هو مراد المحقق صاحب المعالم في المنتقى «انّه ذكر في آخر التهذيب بعبارة واضحة وفي الاستبصار بتأدية مختلّة يشهد معها الاعتبار باتحاد المراد» [المنتقى ١: ٢٣].

القسم الأوّل: ما ذكر كدليل لفتوى المفيد أو لفتوى الشيخ نفسه[١] بقوله: يدلّ عليه ما اخبرني به الشيخ ...

القسم الثاني: ما ذكر معارضاً للقسم الأوّل، مبدواً بكلمة «وأمّا»، فيؤوّله الشيخ أو يناقش في سنده.

القسم الثالث: ما ذكر كشاهد جمع للتأويل الّذي ذكره للقسم الثاني.

ويُفرض هنا سؤال: انّ ذكر الأسانيد الكاملة في كتاب الطهارة كما يستفاد من عبارة الشيخ في المشيخة، هل يشمل جميع هذه الأقسام أو يختصّ ببعضها؟

والجواب: أنّ القسم الثاني غير مشمول لهذا الكلام قطعاً إذ لم نجد سنداً كاملاً فيه أصلاً وأمّا القسم الأوّل فهو أسند المتيقن من الكلام وإيراد السند الناقص فيه نادر ـ جدّاً ـ، وأمّا القسم الثالث فإيراد السند الناقص فيه ليس نادراً لكن الأغلب إيراد السند الكامل فيه.

الامر الخامس: قد توهم عبارة الشيخ في مشيخة التهذيب والاستبصار أنّ جميع من وقع في صدر السند في الأسانيد الناقصة هم أرباب الكتب والأصول الّتي أخذت الأخبار منها مباشرةً، فلو صحّ ذلك لكان تعيين مصادر التهذيب سهلاً لا يحتاج إلى مؤونة كثيرة، وإنّما تختصّ الأسانيد الكاملة بالبحث، لكن هنا قرائن كثيرة تشهد على وجود منهج خاص لأخذ الأحاديث في التهذيب نسميه بالأخذ بالتوسط، وهو أن ينقل الأحاديث عن بعض الجوامع المتأخّرة من دون أن يذكر اسمها، ولا الطريق المذكور في هذه المصادر إلى صاحب الكتاب المتقدّم، فالشيخ رحمه الله كان يراجع الكافي ـ مثلاً ـ فيرى فيه هذا السند: «عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب» فيأخذ الخبر منه ويبدأ باسم الحسن بن محبوب الّذي هو صاحب كتاب، ويترك الطريق إليه فيتوهّم الجاهل كون الخبر مأخوذاً مباشرة

(١) سيأتي انّ في التهذيب ـ خصوصاً في كتاب الحج ـ عبارات فقهية كثيرة تتضمن فتوى الشيخ نفسه فيذكرها ثم يستدل عليها بالروايات.

عن كتاب ابن محبوب، مع أنّه لم يؤخذ منه كذلك بل توسط الكليني في البين، وأقوى شاهد لإثبات ذلك مقارنة ترتيب أحاديث التهذيب وألفاظ سندها ومتنها مع ترتيبها والفاظها في الكافي وهذا هو البحث المهمّ في هذا المقال وقد فصّلنا الكلام فيه في الفصل الآتي.

الفصل الثاني: في إثبات منهج الأخذ بالتوسط ونقل كلام بعض الأعلام ـ دام ظلّه ـ ونقده

تمهيد

درسنا قبل سنين مناهج نقل الحديث في كتاب التهذيب فرأينا فيه منهجاً خاصاً سميناه بالأخذ بالتوسط. ففحصنا[1] كثيراً في التهذيب لكشف طرق معرفة المصادر المتوسطة الّتي لم تذكر أسماؤها، وكيفية الأخذ عنها ولم نقف على شروح التهذيب ـ إذ أكثرها كان لا يزال مخطوطاً ـ كي نرى أنّ شرّاحه ـ رحمهم الله ـ هل نبّهوا لذلك أم لا، نعم وقفت أخيراً على كلام نقل عن شرح مشيخة التهذيبين لبعض الأعلام ـ دام ظلّه ـ يشير إلى أصل هذه الفكرة ولم يطبع أصل هذا الشرح حتى نستفيد منه في هذا المقال، وأصل هذا الكلام المنقول متين لا يمكن النقاش فيه، لكن لنا ملاحظات على مقاطع من كلامه ينبغي أن نشير اليها هنا.

وقبل أن نبدأ بنقل كلامه ـ دام ظلّه ـ وذكر الملاحظات عليه ينبغي أن نذكر دليلاً واضحاً من المشيخة يشير إلى وقوع الأخذ بالتوسّط في التهذيب فنقول: أورد الشيخ اسم الحسن بن محبوب في ستة مواضع من مشيخة التهذيب، خمسة

(١) كثير من هذه الجهود كان في إطار نشاطات «مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الاسلامية».

منها في ذيل طرق سائر الرجال بصيغة «ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب...»، فذكر الشيخ طريقه إلى الكليني ثم أورد في ذيله طريقه إلى جماعة منهم الحسن بن محبوب فقال: ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رويته بهذه الأسانيد عن [محمد بن يعقوب عن][1] علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب.

وكذا أورد الطريق إلى الحسن بن محبوب في ذيل طريقه إلى محمّد بن علي بن محبوب ومحمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبدالله وأحمد بن محمّد بن عيسى، كلّها بصيغة «من جملة ما ذكرته...»، وأورد أيضاً طريقه إليه مستقلاً فقال: وما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما[2] اخذته من كتبه ومصنفاته فقد أخبرني بها... فأورد طريقه اليه.

فقوله «ما أخذته من كتبه ومصنفاته» شاهد واضح على عدم كون جميع روايات الحسن بن محبوب المروية في التهذيب مأخوذةً من كتبه ومصنفاته بل هي على قسمين قسم منها مأخوذ منها وقسم منها لم يؤخذ من كتبه ومصنفاته وقد اشار الى هذا القسم في ذيل الطرق الخمسة التي أشرنا اليها.

ثم إنّه يحسن بنا أن نشير الى ما يصحّح الأخذ بالتوسط، فلنذكر شيئاً يسيراً يناسب المقام ونرجئ تفصيله إلى ما بعد البحث عن كيفية الأخذ بالتوسّط وذكر مواضعه وأشكاله، فنقول: إنّ من المتعارف لدينا أن نرجع إلى الوسائل ـ مثلاً ـ فنرى فيه رواية مروية عن الكليني، فنأخذ الخبر من الوسائل ونسنده إلى الكليني مباشرةً، اعتماداً على نقل صاحب الوسائل ووثاقته، ولا نشير إلى اسم صاحب الوسائل ولا ضير فيه، وممّن سار على هذا المنوال المحدّث النوري‌ﷺ في كتابه

---

(١) أضفنا ما بين المعقوفتين لإيضاح البحث.

(٢) في الاستبصار: ممّا.

مستدرك الوسائل، فقد أورد أكثر الأحاديث عن البحار وأسندها إلى أرباب الكتب المتقدمة من دون إشارة إلى اسم البحار، يظهر ذلك من قرائن كثيرة لا حاجة هنا لسردها.

إذا عرفت ذلك نقول: إنّ الأخذ بالتوسّط نظير هذا، فالشيخ عندما يرجع إلى الكافي ـ مثلاً ـ ويرى فيه: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى... يستظهر انّ الخبر مأخوذ من كتاب أحمد بن محمد بن عيسى فيسنده إليه اعتماداً على نقل الكليني، وسيأتي مزيد توضيح لذلك في ما يأتي.

نقل كلام بعض الأعلام ـ دام ظلّه ـ.

نقل في هامش رسالة قاعدة لا ضرر ولا ضرار عن شرح مشيخة التهذيبين لصاحب المحاضرة ـ دام ظلّه ـ أمرين:

الأوّل: أنّه ربما يتصور ان جميع من يكون للشيخ طرق اليهم في المشيخة انّما يروي الاحاديث المبدوة باسمائهم من كتبهم مباشرة، لكن هذا غير صحيح، بل التحقيق أنّ رجال المشيخة على ثلاثة أقسام:

الأوّل: من أخذ الشيخ جميع ما ابتدأ فيه باسمه من كتابه مباشرة، وهم اكثر رجال المشيخة كمحمد بن الحسن الصفّار ومحمد بن الحسن بن الوليد وعلي بن الحسن بن فضّال وغيرهم.

الثاني: من أخذ الشيخ جميع ما ابتدأ فيه باسمه من كتابه مع الواسطة وهو بعض مشايخ الكليني ومشايخ مشايخه كالحسين بن محمد الأشعري وسهل بن زياد، فهؤلاء إنّما ينقل الشيخ رواياتهم بواسطة الكافي.

الثالث: من أخذ الشيخ بعض ما ابتدأ فيه باسمه من كتابه مباشرة وبعضه الآخر من كتابه مع الواسطة، وهم جماعة، منهم خمسة ذكرهم الشيخ تارة مستقلاً بصيغة (وما ذكرته عن فلان...) وأخرى تبعاً في ذيل ذكر أسانيده إلى آخرين بصيغة (ومن جملة ما ذكرته عن فلان...) وهؤلاء هم الحسن بن محبوب والحسين

ابن سعيد، وأحمد بن محمد بن عيسى، والفضل بن شاذان، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، فإنّ هؤلاء وإن نقل الشيخ من كتبهم بلا واسطة، ولكن نقل عنها ايضاً بتوسّط غيرهم ممن ذكرهم بعد إيراد أسانيده إليهم، فالبرقي ـ مثلاً ـ قد ذكره الشيخ مرّتين: تارةً بعد ذكر أسانيده إلى الكليني بقوله: (ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد...) وذكر مرةً أخرى مستقلاً بقوله: (وأمّا ما ذكرته عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي فقد أخبرني...) فهذا يقتضي أنّه ﷺ قد اعتمد في نقل روايات البرقي على كتابه تارة ـ وإليه ينتهي سنده الأخير ـ وعلى الكافي تارة أخرى ـ وإليه ينتهي سنده الأول ـ.

وعلى هذا فلا يمكن لنا بمجرّد ابتداء الشيخ باسم البرقي وأضرابه استكشاف أنّ الحديث مأخوذ من كتبهم مباشرة.

الثاني: أنّ في القسم الثالث حيث ينقل الشيخ روايات الشخص من كتبه على نحوين: مباشرة تارة ومع الواسطة أخرى، هل يمكن تمييز أحد النحوين عن الآخر أم لا؟ ذكر ـ مد ظلّه ـ أن ذلك ممكن في بعض هؤلاء ومنهم البرقي، فإنّه متى ابتدأ به بعنوان (أحمد بن محمد بن خالد) فالحديث مأخوذ من الكافي، ومتى ابتدأ به بعنوان أحمد بن ابي عبدالله، فالحديث مأخوذ من كتبه مباشرة، وهذا مضافاً إلى أنّه مقتضى ظاهر عبارة المشيخة حيث فرّق بين القسمين في التعبير ـ كما تقدّم ـ فهو مقرون ببعض الشواهد الخارجية.

منها: أنّ الملاحظ أنّ كل رواية في التهذيبين ابتدأ فيها الشيخ بعنوان احمد بن محمد بن خالد موجود في الكافي ـ كما تتبعته بالتتبع ـ لاحظ ج٣ ح ٩١٠ و ج٦ ح ٣٥٢، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٢، ٦٠٨، ٦٩٧، ٨٥٠، ٨٨٦، ١١٥٧، ج٧ ح ٢٨، ٣٥، ٣٦، ٤٤، ٤٥، ٥٦، ٦٥١، ٧٠٩، ج٩ ح ٣٨٣، ٤١٣، ٤١٥، ٤٦٥،

٤٦٧، ٤٧٠، و ج ١٠ ح٦٧، ١١٥، ٢٠٨، ٢٦٢، ٤٥٢، ٨٠٣، ٨٠٥، ٨٧٢، ٩٠١، ٩٠٣، ٩٣١، ٩٣٧[١].

وليس كذلك ما ابتدأ فيه بعنوان أحمد بن أبي عبدالله، فإنّه قد يوجد في الكافي وقد لا يوجد فيه كما في ج١ ح١٠٥٦، ١١٤٤. ج٢ ح٤١٥. ج٣ ح٢٩٥، ٤٨٦، ٧١١. ج٦ ح٢٥٨، ٣٢٩[٢]، ٨٧٨، ١٠٦٠[٣].

وبهذا يتجلّى صحّة ما ذكرناه من أنّه كلّما ابتدأ الشيخ بعنوان أحمد بن محمد بن خالد فإنّه يكون قد أخذ الحديث من كتاب الكافي، فلا يمكن عدّه مصدراً مستقلاً في مقابله[٤] انتهى كلامه.

أقول: إنّ أصل مبنى الأخذ بالتوسط من دون الإشارة إلى المصدر المتوسط مسلّم، لكن في بعض ما ذكره ـ دام ظلّه ـ في الأمر الأول دليلاً على هذا المبنى ملاحظات سيتضح في الأبحاث الآتية، والآن لا نتكلم عنها، بل نكتفي بالملاحظة على الأمر الثاني فنقول:

إنّ التمسّك بظاهر المشيخة لإثبات هذا الأمر غير صحيح لوجوه:

الأوّل: أنّه لو أخذنا بعبارة المشيخة بحرفيّتها، فلازم ذلك أن نقول بأنّ الأخذ عن كتاب أحمد بن محمد بن خالد مباشرةً مقصورٌ على ما ذكره بعنوان أحمد بن

---

(١) كذا والصواب ٩٧٣، ثمّ إنّ في التهذيب روايتين أخريين لم يشر إليهما (التهذيب ٦: ٥١٣/٢١٨، ٧: ٣٦٠/٨٤) وهما أيضاً مذكوران في الكافي، وهنا مورد آخر مبدوء بأحمد بن محمد بن خالد (٦: ٦٩٣/٢٦١) لكن في العنوان سقطاً، والصواب: أحمد بن محمد عن محمد بن خالد، كما يعلم من الكافي ٧: ٢/٣٨٨.

(٢) كذا والصواب: ٣٣٩.

(٣) هذا وارد في الكافي ٥: ٥/١٢٧ وكأنّه اعتمد على هامش الطبعة النجفية إذ لم يرجع فيه إلى الكافي هنا، ففي كلامه ـ دام ظلّه ـ في هذا البحث نوع من الاخذ بالتوسط! فلاحظ.

(٤) قاعدة لا ضرر ولا ضرار، محاضرات السيّد السيستاني ـ مد ظلّه ـ، هامش ص١٤ و١٥.

أبي عبدالله البرقي (أي مع قيد البرقي) مع أنّه لا يقول به مضافاً إلى أنّ هذا العنوان لم يرد إلّا في موردين من التهذيب[1] ومورد في الاستبصار[2] ويبعد القول بانحصار الأخذ عن كتاب أحمد البرقي مباشرة بهذه الموارد النادرة.

الثاني: لو أغمضنا عن ذلك وقلنا بشمول الأخذ مباشرةً لما عبّر بأحمد بن أبي عبدالله ـ سواء وصفه بالبرقي أم لا ـ قلنا: ما هو المراد من قوله «وأمّا ما ذكرته عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي»؟ هل المراد ما ذكرته عن صاحب كتاب المحاسن بأيّ عنوان من العناوين، فذكر أحمد بن أبي عبدالله البرقي للإشارة إلى المعنون بهذا العنوان أم المراد ما ذكرته بعنوان أحمد بن أبي عبدالله البرقي؟ الظاهر هو الأوّل فلا ربط لهذه العبارة بما نحن بصدده.

ولو قلنا بالاحتمال الثاني، فعبارة المشيخة دالة على خلاف المقصود، إذ يلزم أن يكون المراد من قوله: «ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب...» أنّ بعض ما ذكرته بعنوان أحمد بن محمد بن خالد فهو مرويّ عن طريق محمد بن يعقوب لا جميعه، فيدلّ على عدم أخذ جميع ما عبّر بلفظ أحمد بن محمد بن خالد عن الكافي وهو صريح في خلاف ما ذكره.

الثالث: لو فسّرنا عبارة المشيخة بما فسّره من النظر إلى العنوان دون المعنون، لزم أن تكون المشيخة غير شاملة لما روى عن البرقي ولم يعبّر بعنوان «أحمد بن محمد بن خالد» ولا بعنوان «أحمد بن ابي عبدالله (البرقي)» بل عبّر بعنوان «أحمد بن محمد البرقي[3]» ولا يخلو هذا عن بعد.

---

(١) التهذيب ١: ١١٤٤/٣٧٣، ٦: ٨٧٨/٣١٩ وامّا ما في ١: ٤٥٩/ذيل ١٤٩٧ فهو غير مربوط بهذا البحث اذ هو نقل عن البرقي كلاماً في تفسير الخبر فقط.

(٢) الاستبصار ٣: ٥/٤.

(٣) التهذيب ٢: ١٤٣٢/٣٤٥، ١٥١٠/٣٦٤، ٥: ١٦٦٣/٤٧٣، ٦: ٤٢٨/١٩٥.

الرابع: أنّ مشيخة التهذيب مشتملة على جمل من الطرق إلى المصنفات والأصول كما أشار إليه الشيخ في خاتمتها قال: «ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصنفة في هذا الباب للشيوخ ـ رحمهم الله ـ ... وقد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة» ومعلوم أنّ الفهرست إنّما يكون متضمناً للطرق إلى نفس الرجال لا إلى عناوينهم، وقد عنون الشيخ البرقي في رجاله بعنوان «أحمد ابن محمد بن خالد بن عبدالرحمن بن محمد بن علي البرقي أبو جعفر» فذكر طرفاً من أحواله وفهرست كتب المحاسن ثم قال: أخبرنا بهذه الكتب كلّها وبجميع رواياته عدّة من أصحابنا، قال حدّثنا أحمد بن ابي عبدالله وأخبرنا هؤلاء... أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقي قال حدّثنا جدّي أحمد بن محمد» ثم ذكر سندين آخرين ينتهي إلى أحمد بن أبي عبدالله بجميع كتبه ورواياته.

فيعلم منه بوضوح ـ خصوصاً بملاحظة اختلاف التعبير في هذه الطرق واختلافها مع العنوان المذكور أولاً ـ أنّ هذه الطرق لجميع روايات البرقي بأيّ عنوان ذكر، فلا يصح مع ذلك تفسير المشيخة بالطرق إلى عنوان أحمد بن ابي عبدالله.

فظهر أنّ عبارة المشيخة لها تفسيران فإذا فسّرت بالتفسير الصحيح صارت أجنبية عن البحث، وإذا فسرت بتفسير مربوط بالبحث صارت دليلاً على خلاف الدعوى.

بقي الكلام في أنّ تفرقة الشيخ في المشيخة للعنوان هل هو مجرد تفنّن في التعبير أم له وجه منطقي؟

والّذي نرى أنّ منشأ ذلك كون العنوان المأنوس للبرقي لدى الشيخ الطوسي هو «أحمد بن أبي عبدالله» فإذا صار بصدد ذكر طريق البرقي مستقلاً عبّر بهذا العنوان بطبيعة الحال، وأما إذا صار بصدد ذكر طريقه في ذيل طريق الكليني عبر بأحمد بن محمد بن خالد، نظراً الى تكرر ذكر البرقي بهذا العنوان في الكافي.

فالتفرقة وقعت قهراً من دون أن يكون ملتفتاً إليها.

وهذا هو الوجه في أنّ جميع ما عبّر بلفظ أحمد بن محمد بن خالد موجود في الكافي دون ما عبّر بلفظ أحمد بن ابي عبدالله، وليس ذلك دليلاً على أنّ كل ما عبر فيه بلفظ أحمد بن أبي عبدالله مأخوذ من كتاب البرقي مباشرة.

وبعبارة واضحة: إنّ لدينا قضيتين كليتين هما:

ألف ـ كلّما صدّر الحديث بأحمد بن محمد بن خالد في التهذيب، فهو مأخوذ من الكافي.

ب ـ كلّما صدّر الحديث بأحمد بن أبي عبدالله فيه، فهو مأخوذ من كتبه مباشرة.

فالبيان المتقدّم لو دل لدلّ على القضية الاولى دون الثانية، إذ يفهم انّ الطوسي كان بحسب طبعه يعبّر عن البرقي بأحمد بن أبي عبدالله. فالتعبير بغير هذا العنوان لابد أن يكون منتقلاً من كلام غيره كالكليني، فلمّا عبّر الكليني بعنوان أحمد بن محمد بن خالد، وقع العنوان في التهذيب أيضاً على خلاف الطبع الأولى للشيخ الطوسي، فتصح القضية الاولى، لكن يمكن أن يكون بعض ما عبّر بلفظ أحمد بن أبي عبدالله أيضاً مأخوذاً من الكافي، وكون ذكر هذا العنوان في السند بتبع وروده في الكافي ولا يكفي البيان المتقدم لدفع هذا الاحتمال.

مع أنّ إثبات القضية الأولى أيضاً على نحو القضيّة الكليّة مشكل، نعم لا ننكر هذه القضية على شكل القضية الغالبية، إذ يستفاد من هذا البيان أنّ الشيخ كان يعبّر عن البرقي بطبعه الأولى بأحمد بن أبي عبدالله والخروج عنه لابد أن يستند إلى عامل خارجي[1] فيمكن أن يكون هذا العامل بسبب تقدّم النقل عن الكافي المذكور فيه لفظ أحمد بن محمد بن خالد، فيحتمل أن يكون الشيخ رأى في الكافي

(١) وقد تكرر في كتب الفلسفة انّ قسر القاسر لا يكون دائمياً ولا غالبياً.

حديثاً فيه عنوان «احمد بن محمد بن خالد» فأخذه، ثم راجع كتاب البرقي نفسه فعبّر عنه بهذا العنوان نظراً إلى أنس ذهنه به، واحتمال ذلك في موارد نادرة لا ينافي شيئاً، وامّا احتماله في جميع موارد وقوع أحمد بن أبي عبدالله أو اكثره فغير منطقي لعدم مقوّمات هذا الاحتمال المعتمد على سبق رواية بعنوان احمد بن محمد بن خالد عن الكافي في أكثر الموارد، فاذا صارت القضية غالبية أفادت الظن دون القطع.

فتحصّل أنّ هذا البيان لا ينتج إلّا أنّ المظنون في ما صدر الحديث بأحمد بن محمد بن خالد أن يكون مأخوذاً من الكافي، إذ الظن يلحق الشيء بالأعمّ الأغلب.

هذا كلّه مع الغضّ عمّا أشرنا إليه في آخر الفصل السابق من أنّ المنهج الرئيسي لإثبات الأخذ عن الكافي ـ مثلاً ـ وعدمه هو المراجعة إلى الكافي ومقارنته مع التهذيب، كي نرى ارتباط الأحاديث المروية فيهما، فإذا مشينا على هذا المنهاج ظهر لنا أن أكثر ما صدر الحديث باسم أحمد بن أبي عبدالله مأخوذ من الكافي ايضاً فلنذكر أمثلة أربعة من هذه الموارد كي يتضح ذلك، وهذه الأمثلة دليل ظاهر على أصل فكرة الأخذ بالتوسط أيضاً، وبها يظهر طريق رئيسي من طرق تعيين مصدر الحديث الّذي لم يذكر اسمه في السند.

أمثلة من موارد الأخذ عن الكافي:

المثال الأوّل: من كتاب المكاسب من التهذيب (ج٦)

اخترنا روايات أربع من هذا الكتاب تشهد مقارنة التهذيب للكافي (ج ٥) على أخذها منه، فانظر إلى هذا الجدول:

التهذيب صفحة/رقم	الكافي صفحة/رقم	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
٣٦٣/١٠٤٠	١١٣/٢	محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم...	علي بن إبراهيم ...
.../١٠٤١	١١٤/٥	أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى ...	الكافي أيضاً، والسند معلق فيه وقد حذف من أوله محمد بن يحيى اعتماداً على ذكره في حديث (٤): (محمد بن يحيى عن احمد بن محمد ...)
.../١٠٤٢	١١٥/٦	أحمد بن أبي عبدالله عن القاسم بن إسحاق بن إبراهيم بن موسى بن زنجويه التفليسي ...	علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبدالله عن القاسم بن إسحاق بن إبراهيم عن موسى بن زنجويه التفليسي ...
٣٦٤/١٠٤٣	.../٧	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم...	علي بن إبراهيم ...

وأنت ترى أنّ ترتيب الأحاديث في الكتابين واحد وألفاظ السند فيهما واحد والاختلاف اليسير في رقم ١٠٤٢ من غلط النسخة، فالصواب ما في نسخة الكافي، ولا مبرّر للاتحاد في الترتيب والألفاظ. مع اختلاف الإسناد إلّا القول بأخذها من الكافي، فالشيخ أخذ الحديثين (١٠٤١ و١٠٤٢) أيضاً عن محمّد بن يعقوب وقد أورد السند المعلّق في رقم (١٠٤١) وتركه على حاله كما أنّه رجع في رقم (١٠٤٢) إلى الكافي فحذف الطريق إلىٰ أحمد بن أبي عبدالله وبدأ السند باسم أحمد بن أبي عبدالله.

فيظهر أنّه ليس كلّما ابتدأ السند باسم أحمد بن أبي عبدالله، يكون قد أخذه من كتاب البرقي مباشرة، كما ذُكِر .

المثال الثاني: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من التهذيب:

جميع روايات هذا الباب[1] مأخوذة من الكافي من عدّة أبواب متتالية[2] وان لم يصرّح باسم الكليني إلّا في رواية منها، وقد بدأ السند في خبرين منها بالضمير الراجع إلى محمّد بن يعقوب، وقد وقع قصور في تأدية المراد من مرجع الضمير في موضع منها إذ سبقته روايتان مبدوءتان بأحمد بن أبي عبدالله وأحمد بن محمد بن خالد، والضمير لا يرجع إليه بل يرجع إلى محمّد بن يعقوب، فوقع بين الضمير ومرجعه فصل روايتين، وهاتان الروايتان أيضاً مأخوذتان من الكافي فعدم التصريح باسم الكليني في صدرهما صار منشأً للاشتباه في مرجع الضمير، والخلل في إرجاع الضمير هو من علامات الأخذ بالتوسط ـ كما تحققته بالتتبع ـ وسيأتي توضيحه في الأبحاث الآتية، فلمقارنة أحاديث هذا الباب في التهذيب والكافي وضعنا هذا الجدول:

التهذيب ج٦	الكافي ج٥	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
٣٥٢/١٧٦	٣/٥٦	أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن عيسى ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن محمد بن عيسى ...
...‏/٣٥٣	...‏/٤	أحمد بن محمد عن علي بن النعمان ...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان ...
...‏/٣٥٤	...‏/٥	وبإسناده قال قال ابو جعفر عليه السلام ...	بلفظه
...‏/٣٥٥	٩/٥٨	محمّد بن يعقوب عن حميد بن زياد...	حميد بن زياد ...

(١) إلّا ثلاث روايات مرسلة في آخر الباب (التهذيب ٦: ٣٧٣/١٨١ ـ ٣٧٥).

(٢) هي باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وباب إنكار المنكر بالقلب، وباب (بلا عنوان) وباب من أسخط الخالق في مرضاة المخلوق، وباب كراهة التعرّض لما لا يطيق، وجميع هذه الأبواب مرتبطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما لا يخفى على المتأمّل.

التهذيب ج٦	الكافي ج٥	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
٣٥٦/...	١٠/...[1]	عنه عن علي بن إبراهيم ...	علي بن ابراهيم ...
٣٥٧/١٧٧	١١/٥٩	أحمد بن ابي عبدالله عن يعقوب بن يزيد ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبدالله عن يعقوب بن يزيد ...
٣٥٨/...	١٣/...	أحمد بن محمد بن خالد عن محمد ابن عيسى ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن محمد بن عيسى ...
٣٥٩/...	١٤/...	عنه عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
٣٦٠/...	١٦/...	وبهذا الإسناد قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام ...	بلفظه
٣٦١/١٧٨	١/٦٠	علي بن إبراهيم عن أبيه ...	بلفظه
٣٦٢/...	٢/...	وبهذا الإسناد قال قال أبو عبدالله عليه السلام ...	بلفظه
٣٦٣/...	٣/...	علي عن أبيه ...	عنه عن أبيه ...
٣٦٤/...	١/٦٢	أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل ...
٣٦٥/١٧٩	٢/...	عنه عن عثمان بن عيسى ...	بلفظه
٣٦٦/...	١/...[2]	أحمد بن محمد بن خالد عن إسماعيل بن مهران ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن إسماعيل بن مهران ...
٣٦٧/...	١/٦٣	محمد بن الحسن عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ...	محمد بن الحسين عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ...

(١) في متنه اختلاف يسير بين الكتابين فلاحظ

(٢) اشارة الى انّه في باب جديد فهذه الرواية وقعت في الكافي بعد الرواية المتقدمة برقم ٢.

التهذيب ج٦	الكافي ج٥	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
٣٦٨/١٨٠	.../٤	الحسن بن محبوب عن داود الرَقّي ...	محمد بن يحيى عن احمد بن محمد ابن عيسى عن الحسن بن محبوب عن داود الرَقّي ...
.../٣٦٩	.../٥	أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن أبيه ...
.../٣٧٠	١٢/٥٩	أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى ...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن محمد بن يحيى ...
.../٣٧١	٢/٥٦	علي بن إبراهيم عن أبيه ...	بلفظه
.../٣٧٢	١/٥٥	أحمد بن محمد بن خالد عن بعض أصحابنا ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن بعض أصحابنا ...

وبالتدقيق في هذا الجدول نعرف:

أ ـ أنّ ترتيب الروايات في التهذيب من رقم ٣٥٢ ـ ٣٦٩ متفق مع ترتيبها في الكافي، ومن رقم ٣٧٠ ـ ٣٧٢ كان بالعكس، فيظهر منه أنّ الشيخ الطوسي راجع الكافي فأخذ الروايات مرتباً، ثم رجع لتدقيق النظر فاختار في رجوعه روايات ثلاثاً لم يكن اختارها في المرة الاولى، فيكون للشيخ حركتان في الأخذ من الكافي: حركة إلى الأمام، وحركة إلى الوراء، والحركة الأولى كانت بطيئة فأخذ فيها ١٨ رواية، والحركة الثانية كانت سريعة فأخذ فيها ثلاث روايات فقط[1].

ب ـ إنّ ألفاظ السند متّحدة في الكتابين ـ كما ترى ـ إلّا في رقم ٣٦٣ ففي الكافي

(١) قد كتبت قبل سنين مقالاً بالفارسيّة، في دور الكمبيوتر في اكتشاف مصادر كتب الحديث، وقدّمته الى «الاجتماع الثاني، عن دور الحاسوب والعلوم الإسلامية» وقد ذكرت فيه هذا المثال مع رسم خط بياني له يوضّح ما ذكرنا.

غيرت كلمة «عنه» إلىٰ كلمة «على» والظاهر أن في نسخة الكليني : «على» ـ بدل عنه ـ ولا يخفى ما بينهما من التشابه في الرسم ، وإلّا في رقم ٣٦٧ فكان في نسخة الكافي المتوفّرة لدى الشيخ محمد بن الحسن ـ بدل محمد بن الحسين ـ وهو الصواب كما سنشير اليه ، فالتهذيب يمكن أن يستفاد منه في تصحيح الكافي .

ج ـ إنّ الشيخ عندما رجع الى الكافي نظر في السند ، فإن رأى في وسطه رجلاً من أصحاب الجوامع الّتي يأخذ عنها الحديث كأحمد بن محمد بن خالد ، وأحمد بن محمد بن عيسى ، والحسن بن محبوب ، بدأ السند بأسمائهم تاركاً طريق الكليني اليهم كما ترك اسم الكليني الّذي أخذ الخبر منه ، وأمّا إن لم يكن في وسط السند راوٍ بهذا الوصف ، لكن كان في أول السند راوٍ مشهور كعلي بن إبراهيم بدأ السند باسمه من دون الإشارة إلى اسم الكليني وإنّما يذكر اسم الكليني في بعض مشايخ الكليني الّذين ليسوا مثل علي بن ابراهيم في الاشتهار كحميد بن زياد[١] ـ وسنوجّه الفرق بين المشايخ المشهورين وغيرهم في الأبحاث الآتية ـ فعليه يختلف هذا المثال عن المثال الاول في ذكر الكليني في اوّل رواية علي بن ابراهيم هناك دون هذا المثال .

يبقى سؤال في رقم ٣٦٧ وهو : أنّ المصنف كيف لم يذكر اسم الكليني في صدر السند مع أنّ محمد بن الحسن ليس رجلاً معروفاً إذ هو محمد بن الحسن الطائي كما حققه سيّد الطائفة المحقّق البروجردي‌ؒ في مقدّمة كتابه ترتيب أسانيد الكافي؟[٢]

الجواب : أنّ من القويّ أنّ المصنف رأى هنا أنّ المراد من محمد بن الحسن في السند هو الصفّار نظراً إلى روايته لبعض كتب إبراهيم بن إسحاق ، كما في فهرست الشيخ نفسه[٣] وممّا يؤكّد ما ذكرنا أنّه ورد في التهذيب ٢ : ١٤/٨ رواية محمد بن الحسن الصفار عن سهل بن زياد ... مع أنّه لم نجد رواية الصفار عن سهل بن زياد

(١) وأمّا الإشارة إلى اسم الكليني في رقم ٣٥٦ بالضمير ، فكانت بتبع ذكره في رقم ٣٥٥ فلاحظ .

(٢) ترتيب أسانيد الكافي ، الثاني والثلاثون من مشايخ الكليني ، تجريد الأسانيد ١ : ٥٢ .

(٣) فهرست الطوسي : ٩/٧ .

في مورد في كتابه البصائر، مع وجود روايات كثيرة لسهل بن زياد في كتاب الحجّة من الكافي تناسب موضوع كتاب بصائر الدرجات فيفهم منه أنّ الصفار لا يروي عن سهل، وأمّا خبر التهذيب فالظاهر أخذه من الكافي ٣: ٨/٤٤٤ وقد ورد فيه الخبر عن محمد بن الحسن عن سهل... ففهم الشيخ أنّ المراد من محمد بن الحسن هو الصفار فصرّح به. فالظاهر أنّ السند المذكور هنا (برقم ٣٦٧) أيضاً من هذا القبيل.

د ـ يفهم من مقارنة رقم ٣٥٧ مع الأرقام ٣٥٢ و٣٥٨ و٣٦٦ و٣٦٩ و ٣٧٢ أنّ التعبير عن البرقي تارة بعنوان «أحمد بن أبي عبدالله» وأخرى بعنوان «أحمد بن محمد بن خالد» ليس من جهة أخذ الأوّل من كتاب البرقي مباشرة، دون الثاني، بل يمكن أن يكون كلاهما مأخوذاً من الكافي فلمّا اختلف تعبير الكليني اختلف تعبير الشيخ، كما أنّ التعبير بأحمد بن محمد في ح ٣٥٣ و٣٦٤ (و ٣٦٥) من دون تعيين أن المراد هو «أحمد بن محمد بن خالد» أو «أحمد بن محمد بن عيسى» كان ناشئاً من إطلاق العنوان في الكافي، بل بدء السند بالعناوين المطلقة نشأ من الأخذ بالتوسط في جميع الموارد، كما سنوضّح ذلك في الأبحاث الآتية.

المثال الثالث: من كتاب المكاسب من التهذيب (ج٦):

اخترنا مثالاً آخر من كتاب المكاسب ممّا تشهد المقارنة أنّ الأحاديث مأخوذة من الكافي (ج ٥) وهذا المثال يشبه المثال الأوّل من بعض الجهات وهذا جدول المقارنة:

التهذيب	الكافي	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
		(الف)	
٣٦٧/١٠٥٧	١٢٨/٨	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم...	علي بن إبراهيم...
.../١٠٥٨	١٢٧/٧	عنه عن عدّة من أصحابنا	عدّة من أصحابنا

التهذيب	الكافي	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
		عن سهل بن زياد ...	عن سهل بن زياد ...
التهذيب	الكافي	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
.../١٠٥٩	/٦	عنه عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حمّاد ...	علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد ...
.../١٠٦٠	/٥	أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن علي ...	علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن علي ...
١٠٦١/٣٦٨	٢/١٢٦	عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه ...	علي بن إبراهيم عن أبيه ...
.../١٠٦٢	/١	الحسن بن محبوب ...	عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد وأحمد بن محمد عن ابن محبوب ...
		(ب)	
.../١٠٦٣	٢/١٢٤	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
.../١٠٦٤	٣/١٢٤	أحمد بن محمد عن ابن فضّال ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضّال ...
.../١٠٦٥	٥/١٢٥	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
١٠٦٦/٣٦٩	٦/١٢٥	عنه عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
.../١٠٦٧	٨/١٢٥	وكتب محمد بن الحسن الصفّار إلى أبي محمد عليه السلام ...	محمد بن يحيى قال كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمد عليه السلام ...
.../١٠٦٨	٩/١٢٦	الحسن بن محبوب ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب ...
		(ج)	
١٠٦٩/٣٧٠	١٠/١٢٤	محمد بن يعقوب	الحسين بن محمد ...

	عن الحسين بن محمد ...		
عبارة الكافي	عبارة التهذيب	الكافي	التهذيب
عنه عن علي ...	عنه عن علي عن أبيه ...	٦/١٢٣	.../١٠٧٠
عدّة من أصحابنا عن احمد بن ابي عبدالله عن محمد ابن علي ...	أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن علي ...	٨/١٢٣	.../١٠٧١
محمد بن يحيى ...	محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى ...	٧/١٢٣	.../١٠٧٢

نتيجة المقارنة:

أ ـ انّ هذه الأحاديث المتوالية أخذت عن ثلاثة من أبواب الكافي وهي: باب السحت (ب ٤٢)، باب المكاسب الحرام (ب ٤١)، باب القهار والنهبة (ب ٤٠) فترتيب الأخذ من الأبواب على العكس، فالحركة ـ في الكل ـ حركة إلى الوراء. نعم في داخل الابواب حركات ثلاث: فالحركة في باب السحت (أحاديث «الف») حركة إلى الوراء كاملاً، والحركة في باب المكاسب الحرام (أحاديث «ب») حركة إلى الأمام كاملاً، والحركة في باب القهار والنهبة (أحاديث «ج») حركة إلى الوراء ـ تقريباً ـ وإنّما تخلّف عن هذه الحركة رقم ١٠٧٠.

ب ـ يصرّح الشيخ باسم محمد بن يعقوب في أكثر الموارد أو يشير الى اسمه بالضمير حتّى في روايات علي بن إبراهيم ومحمد بن يحيى من مشايخه المعروفين، وإنّما لم يذكر اسم الكليني في ما لو وقع في السند أرباب الجوامع المعروفة وهم: أحمد ابن أبي عبدالله (رقم ١٠٦٠ و١٠٧١) والحسن بن محبوب (رقم ١٠٦٢ و١٠٦٨) ومحمد بن الحسن الصفّار (رقم ١٠٦٧) وكذا أحمد بن محمد (رقم ١٠٦٤) وهو مردّد بين أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد وكلاهما مصنّف

معروف وكتبهما من المراجع المشهورة، فهذا المثال يشبه المثال الأول دون الثاني.

ج ـ بدّل الشيخ عنوان ابن محبوب بالحسن بن محبوب (رقم ١٠٦٢ و١٠٦٨) وعنوان محمد بن الحسن بمحمد بن الحسن الصفار (رقم ١٠٦٧) فهو يكمل العناوين إذا كان المراد واضحاً، ولم يكمل عنوان أحمد بن محمد (رقم ١٠٦٤) لعدم وضوحه وتردّده بين اثنين كما مرّ.

المثال الرابع: أحاديث من كتاب الذبائح والأطعمة (التهذيب، ج٩):

وردت (٧١) رواية متوالية في هذا الكتاب من الذبائح قد بدأ السند في أكثرها بمحمد بن يعقوب ـ مصرّحاً أو بالضمير ـ وقد وقع في ضمن هذه الروايات أسانيد كثيرة غير مبدوة باسمه، لكن لا ريب في أخذها من الكافي ج٦[1] بقرينة المقارنة بين الكتابين وبقرينة القصور في إرجاع الضمير في أكثر هذه الأسانيد وهي بالأرقام ٤٣٠ ـ ٤٣٢ (فقد سبقها رواية مبدوءة بالحسن بن محبوب والضمير لا يرجع إليه بلا تأمّل)، ٤٣٤ و٤٣٥ (وقد سبقها خبر مبدوء بأحمد بن محمد والضمير لا يرجع إليه ألبتة)، ٤٤١ ـ ٤٤٣ (وقد سبقها حديث مبدوء بأحمد بن ابي عبدالله ولا يرجع اليه الضمير)، ٤٧١ ـ ٤٧٨ (وقد سبقها رواية بدأت بأحمد بن محمد بن خالد والضمير لا يرجع إليه)، وفي جميع هذه الأسانيد يرجع الضمير إلى محمد بن يعقوب مع الفصل بين الضمير ومرجعه بروايات غير مبدوءة باسم محمد ابن يعقوب، فقد يوهم ذلك عدم أخذها من الكافي، مع أنّ هذه الروايات أيضاً مأخوذة منه، وقد وقع القصور في تأدية المراد من مرجع الضمير لأجل عدم التصريح باسم محمد بن يعقوب فيها، ولا حاجة هنا إلى ذكر الأسانيد المصرحة في اوّلها باسم محمد بن يعقوب بالاسم الظاهر او الضمير فلنكتف بذكر الأسانيد الّتي لم تبدأ باسمه في جدول، ونشير بعد عرض الجدول إلى جميع الموارد في التهذيب والكافي في الهامش:

---

(١) الا في رقم ٤٧٩ فلم يرد الخبر في الكافي.

التهذيب ج٩	الكافي ج٦	ابتداء سند التهذيب	عبارة الكافي
٤٢٩/٩٩	٩/٢٩٣	الحسن بن محبوب ...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب
٤٣٣/١٠٠	٩/٢٩٨	أحمد بن محمد ...	بلفظه وفي السند تعليق وقد سبقه : علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبدالله ...
٤٣٦/...	١/٣١٤	أحمد بن محمد بن عيسى ...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى ...
٤٣٧/...	١/٣٣٨	عنه	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى ...
٤٣٨/١٠١	١/٣٣٨ (آخر الصفحة)	عنه	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى ...
٤٤٠/...	٤/٣٣٩	أحمد بن أبي عبدالله ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن ابي عبدالله ...
٤٤٤/١٠٢	٢/٣٩٥	الحسين بن سعيد ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد ...
٤٤٧/١٠٣	٢/٣٩٦	الحسن بن محبوب ...	بدء السند بابن محبوب والسند معلق وقد سبقه رواية علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب .
٤٤٩/...	٦/٣٩٧	الحسين بن سعيد	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد

التهذيب ج٩	الكافي ج٦	ابتداء سند التهذيب	عبارة الكافي
٤٥١/١٠٤	١٠/٣٩٨	الحسين بن سعيد	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن الحسين بن سعيد
٤٥٢/...	١١/٣٩٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٥٣/...	١٣/٣٩٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٦٣/١٠٧	٦/٤٠١	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٦٤/...	٧/٤٠١	أحمد بن محمد	كذا والسند معلق فيه وقد حذف منه محمد بن يحيى
٤٦٥/...	٨/٤٠١	أحمد بن محمد بن خالد	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد
٤٦٧/١٠٨	١١/٤٠١	أحمد بن محمد بن خالد	عنه[1] [الضمير راجع الى احمد بن محمد بن خالد ويروي عنه عدّة من أصحابنا...]
٤٦٨/...	١٢/٤٠٢	أحمد بن محمد بن عيسى	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ابن عيسى
٤٧٠/...	٨/٤٠٥	أحمد بن محمد بن خالد	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد
٤٨٠/١١١	٢/٤٠٨	الحسن بن محبوب	علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب
٤٨١/...	٤/٤٠٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٨٤/...	٧/٤٠٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد

(١) صحف «عنه» في مطبوعة الكافي بـ«على» وقد اثبتنا ما في بعض مخطوطاته المعتبرة.

التهذيب ج٩	الكافي ج٦	ابتداء سند التهذيب	عبارة الكافي
٤٨٥/١١٢	١٥/٤١٠	أحمد بن محمد (عن علي بن الحكم)	عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً (عن علي بن الحكم)
٤٨٦/...	٢/٤١٢	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٩١/١١٣	٦/٤١٤	أحمد بن محمد (عن يعقوب بن يزيد)	محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد[٣] (عن يعقوب بن يزيد)
٤٩٢/١١٤	٧/٤١٤	عنه	عنه (= محمد بن يحيى) عن أحمد بن محمد

ويفيدنا هذا الجدول أموراً:

أ ـ صرّح الشيخ باسم الكليني إلّا في ما كان في السند الحسن بن محبوب وأحمد (وهو مردّد بين الآتيين) وأحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن أبي عبدالله (= أحمد بن محمد بن خالد) والحسين بن سعيد وهؤلاء كلّهم من أرباب الجوامع المعروفة وكانت كتبهم كتباً مشهورة، عليها المعوّل وإليها المرجع، وقد صرّح الصدوق بذلك في مقدمة الفقيه مع ذكر اسم أكثرهم[١]، وقد أورد الشيخ طرقاً مستقلة (لا طرقاً في ذيل طريق الآخرين كالكليني) لجميعهم في مشيخة التهذيبين[٢]، ولم يترك ذكر اسم محمّد بن يعقوب في ما بدأ السند بأسماء مشايخ الكليني كعلي بن إبراهيم ومحمد بن يحيى، نعم هنا بحث في الرقم ٤٥٢ سنشير إليه.

(١) ولم يذكر اسم ابن محبوب في هذه المقدمة لكن له كتاب المشيخة المعروفة.

(٢) التهذيب، طبعة الغفاري، ج١٠: ١٤/٣٨٥، ١٥/٣٨٦، ٣٨٨/اواسط الصفحة، ٣٩١/آخر الصفحة.

(٣) هذا هو الصواب بقرينة المرويّ عنه، «وأحمد بن محمد» في التهذيب محرّف، وقع فيه التقديم والتأخير.

ب ـ قد أكمل الشيخ هنا أيضاً عنوان ابن محبوب فبدّله بالحسن بن محبوب (الأرقام ٤٢٩، ٤٤٧، ٤٨٠).

ج ـ ورد في رقم ٤٥٢ بدء السند بالحسن بن محمد بن سماعة وهو يروي عن جعفر بن محمد [بن مالك الكوفي] مع أنّ ابن سماعة لم يرو عن جعفر بن محمد بن مالك في موضع آخر، بل طبقته متقدمة على طبقة جعفر بن مالك والصواب الحسين بن محمد فقد روى عن جعفر بن محمد (بن مالك) في عدة أسانيد[١] ولا ينبغي التوقّف في أن الشيخ رجع إلى الكافي فكان «الحسين بن محمد» في نسخته قد بدّل ـ خطأ ـ بالحسن بن محمد، فحسبه الشيخ «الحسن بن محمد بن سماعة» فصرّح باسمه، والحسن بن محمد بن سماعة هو ممّن لهم طريق مستقلّ في مشيخة التهذيبين[٢].

د ـ قد صحّف «محمد بن أحمد» في الرقم ٤٩١ في نسخة الشيخ من الكافي بأحمد بن محمد، فصار ابتداؤه متحداً مع الرقم ٤٩٢، فلذلك عبّر في هذا الرقم بالضمير.

ثم إنّ ملاحظة ترتيب سائر الروايات التي لم نذكرها وممّا صرّح فيه باسم محمد بن يعقوب[٣] تفيد الدارس في معرفة أنواع الحركات التي يقوم بها الشيخ عند الأخذ من الكافي، كالحركة إلى الوراء، وكالتغيير في ترتيب الأحاديث عند الأخذ[٤].

---

(١) الكافي ١: ٧/٣١، ١/٢٧٩، ١٢/٣٣٩، ٧/٣٦٩، ٢: ١/٣٤٤، ٥: ٦/٧٢، ١٣/١٤٤، وبتصحيف في ١: ١/٣٣٥ و٨: ١/٢.

(٢) التهذيب ١٠: ٢١/٣٨٩، الاستبصار ٤: ٣٢٨.

(٣) صرّح باسم محمد بن يعقوب في رقم ٤٤٦ ولم نجده في الكافي ولعله سقط من النسخ المتوفّرة منه وكان موجوداً في نسخة الشيخ في الكافي.

(٤) لاحظ التهذيب ٩: ٤٢١/٩٧ (الكافي ٦: ٢/٢٦٨)، ٤٢٢/ (الكافي ٦: ١/٢٦٨)، ٤٢٣/ (الكافي ٦: ←

هذا، وقد راجعنا جميع ما بدأ السند في التهذيب باسم «أحمد بن أبي عبدالله» فوجدنا أن أكثرها مأخوذ من الكافي بملاحظة ورودها في ضمن مجموعة أحاديث تشهد مقارنة التهذيب للكافي وغيرها من القرائن، ولا حاجة إلى سردها بأسرها بعد ذكر نماذج منها فلنكتف بالإشارة إليها.

موارد بدء السند بأحمد بن أبي عبدالله في التهذيب مع الأخذ من الكافي:

← ١/٢٩٠)، ٤٢٤/٩٨ (الكافي ٦: ٢/٢٩٠)، /٤٢٥ (الكافي ٦: ٣/٢٩١)، /٤٢٦ (الكافي ٦: ٢/٢٩١، آخر الصفحة)، /٤٢٧ (الكافي ٦: ١/٢٩٢)، ٤٢٨/٩٩ (الكافي ٦: ٢/٢٩٢)، /٤٢٩ (الكافي ٦: ٩/٢٩٣)، /٤٣٠ (الكافي ٦: ١٠/٢٩٤)، /٤٣١ (الكافي ٦: ٢٠/٢٩٥)، /٤٣٢ (الكافي ٦: ٢/٢٩٧)، ٤٣٣/١٠٠ (الكافي ٦: ٩/٢٩٨)، /٤٣٤ (الكافي ٦: ١٩/٢٩٩)، /٤٣٥ (الكافي ٦: ٢١/٢٩٩)، /٤٣٦ (الكافي ٦: ١/٣١٤)، /٤٣٧ (الكافي ٦: ١/٣٣٨)، ٤٣٨/١٠١ (الكافي ١: ١/٣٣٨، آخر الصفحة) /٤٣٩ (الكافي ٦: ٣/٣٣٩)، /٤٤٠ (الكافي ٦: ٤/٣٣٩)، /٤٤١ (الكافي ٦: ١/٣٨٩)، /٤٤٢ (الكافي ٦: ١/٣٩٢)، ٤٤٣/١٠٢ (الكافي ٦: ٣/٣٩٥)، /٤٤٤ (الكافي ٦: ٢/٣٩٥)، /٤٤٥ (الكافي ٦: ١/٣٩٥)، ٤٤٦ (ليس في الكافي)، ٤٤٧/١٠٣ (الكافي ٦: ٢/٣٩٦)، /٤٤٨ (الكافي ٦: ٣/٣٩٦)، /٤٤٩ (الكافي ٦: ٦/٣٩٧)، /٤٥٠ (الكافي ٦: ٩/٣٩٧)، ٤٥١/١٠٤ (الكافي ٦: ١٠/٣٩٨)، /٤٥٢ (الكافي ٦: ١١/٣٩٨)، /٤٥٣ (الكافي ٦: ١٣/٣٩٨)، ٤٥٤/١٠٥ (الكافي ٦: ١٤/٣٨٩)، /٤٥٥ (الكافي ٦: ١٥/٣٩٩)، ٤٥٦ (الكافي ٦: ١٦/٣٩٩)، ٤٥٧/١٠٦ (الكافي ٦: ١٩/٤٠٠)، /٤٥٨ (الكافي ٦: ١/٤٠٠، آخر الصفحة)، /٤٥٩ (الكافي ٦: ٢/٤٠٠)، /٤٦٠ (الكافي ٦: ٣/٤٠٠)، /٤٦١ (الكافي ٦: ٥/٤٠١، في النسخ المعتبرة من الكافي متأخر عن الرقم الآتي)، ٤٦٢/١٠٧ (الكافي ٦: ٤/٤٠١)، /٤٦٣ (الكافي ٦: ٦/٤٠١)، /٤٦٤ (الكافي ٦: ٧/٤٠١)، /٤٦٥ (الكافي ٦: ٨/٤٠١)، /٤٦٦ (الكافي ٦: ٩/٤٠١)، ٤٦٧/١٠٨ (الكافي ٦: ١١/٤٠١)، /٤٦٨ (الكافي ٦: ١٢/٤٠٢)، /٤٦٩ (الكافي ٦: ٩/٤٠٥)، /٤٧٠ (الكافي ٦: ٨/٤٠٥)، /٤٧١ (الكافي ٦: ٧/٤٠٥)، ٤٧٢/١٠٩ (الكافي ٦: ٦/٤٠٤)، /٤٧٣ (الكافي ٦: ٥/٤٠٤)، /٤٧٤ (الكافي ٦: ٤/٤٠٤)، /٤٧٥ (الكافي ٦: ٢/٤٠٤)، /٤٧٦ (الكافي ٦: ١/٤٠٥)، /٤٧٧ (الكافي ٦: ٢/٤٠٥)، ٤٧٨/١١٠ (الكافي ٦: ٣/٤٠٥)، /٤٧٩ (ليس عن الكافي)، ٤٨٠/١١١ (الكافي ٦: ٢/٤٠٨)، /٤٨١ (الكافي ٦: ٤/٤٠٨)، /٤٨٢ (الكافي ٦: ٣/٤٠٨)، /٤٨٣ (الكافي ٦: ١/٤٠٧)، /٤٨٤ (الكافي ٦: ٧/٤٠٨)، ٤٨٥/١١٢ (الكافي ٦: ١٥/٤١٠)، /٤٨٦ (الكافي ٦: ٢/٤١٢)، /٤٨٧ (الكافي ٦: ١/٤١٣)، ٤٨٨/١١٣ (الكافي ٦: ٢/٤١٣)، /٤٨٩ (الكافي ٦: ٣/٤١٣)، /٤٩٠ (الكافي ٦: ٤/٤١٦)، /٤٩١ (الكافي ٦: ٦/٤١٤)، ٤٩٢/١١٤ (الكافي ٦: ٧/٤١٤).

ـ التهذيب ٦: ٣١٠/١٦٥[١].

ـ ٦: ٣٨٢/١٨٤ و٣٨٨/١٨٦[٢].

ـ ٦: ٥٤٦/٢٢٧[٣].

ـ ٦: ٧٥٣/٢٧٥، ٧٥٦/٢٧٦[٤].

---

(١) هذه الرواية وردت في باب ارتباط الخيل وآلات الركوب (ب ٧٧)، وهذا الباب مأخوذ بكامله عن اربعة أبواب من كتاب الدواجن من الكافي (: باب ارتباط الدابة والمركوب. باب نوادر في الدواب ـ باب آلات الدواب ـ باب اتخاذ الإبل، لاحظ التهذيب ٦: ٣٠٠/١٦٣ (الكافي ٦: ١/٥٣٥)، ٣٠١/١٦٤ (الكافي ٦: ٥/٥٣٦)، /٣٠٢ (الكافي ٦: ٩/٥٣٧)، /٣٠٣ (الكافي ٦: ١/٥٣٧، آخر الصفحة)، /٣٠٤ (الكافي ٦: ٥/٥٣٨)، /٣٠٥ (الكافي ٦: ٦/٥٣٨)، /٣٠٦ (الكافي ٦: ١٢/٥٣٩)، ٣٠٧/١٦٥ (الكافي ٦: ١٣/٥٣٩)، /٣٠٨ (الكافي ٦: ١٤/٥٣٩)، /٣٠٩ (الكافي ٦: ١٧/٥٤٠)، /٣١٠ (الكافي ٦: ٥/٥٤١، آخر الصفحة)، ٣١١/١٦٦ (الكافي ٦: ٢/٥٤١)، /٣١٢ (الكافي ٦: ٤/٥٤١)، /٣١٣ (الكافي ٦: ٣/٥٤١)، /٣١٤ (الكافي ٦: ٦/٥٤٢)، والتفاوت اليسير في الترتيب لا يضر بدعوى الأخذ ـ كما لا يخفى ـ وقد صرّح باسم الكليني في الأرقام ٣٠٣، ٣١٤.

(٢) من رقم ٣٧٦ (أول باب الديون وأحكامها ـ ب ٨١) إلى رقم ٣٩٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٣٧٦/١٨٣ (الكافي ٥: ١١/٩٥)، /٣٧٧ (الكافي ٥: ١/٩٢)، /٣٧٨ (الكافي ٥: ٢/٩٣)، ٣٧٩/١٨٤ (الكافي ٥: ٧/٩٤)، /٣٨٠ (الكافي ٥: ٦/٩٤)، /٣٨١ (الكافي ٥: ٣/٩٣)، /٣٨٢ (الكافي ٥: ٩/٩٤)، ٣٨٣/١٨٥ (الكافي ٥: ٢/٩٥)، /٣٨٤ (الكافي ٥: ١/٩٥)، /٣٨٥ (الكافي ٥: ٥/٩٣)، ٣٨٦/١٨٦ (الكافي ٥: ٨/٩٤)، /٣٨٧ (الكافي ٥: ٣/٩٦)، /٣٨٨ (الكافي ٥: ٤/٩٦)، ٣٨٩/١٨٧ (الكافي ٥: ٥/٩٦)، /٣٩٠ (الكافي ٥: ٧/٩٨ وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في الأرقام ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٩ و٣٩٠.

(٣) هو من باب آداب الحكام (باب ٨٨) وأوائل الباب مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٥٤١/٢٢٥ (الكافي ٧: ١/٤١٢)، ٥٤٢/٢٢٦ (الكافي ٧: ٢/٤١٣)، /٥٤٣ (الكافي ٧: ٣/٤١٣)، /٥٤٤ (الكافي ٧: ٤/٤١٣)، ٥٤٥/٢٢٧ (الكافي ٧: ٦/٤١٤)، /٥٤٦ (الكافي ٧: ٥/٤١٣) وبعده خبر مبدوء بعلي بن إبراهيم ليس في الكافي.

(٤) من رقم ٧٥٣ إلى رقم ٧٦٤ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٧٥٣/٢٧٥ (الكافي ٧: ١/٣٧٩، آخر الصفحة)، ٧٥٤/٢٧٦ (الكافي ٧: ٣/٣٨٠)، /٧٥٥ (الكافي ٧: ٦/٣٨٠)، /٧٥٦

←

ـ ٦: ٨٨١/٣٢١، ٨٨٥/٣٢٣، ٨٨٩/٣٢٤، ٨٩٦/٣٢٦، ٨٩٩/٣٢٧ و ٩٠١، ٩٠٤/٣٢٨[1].

ـ ٧: ٦/٣[2].

ـ ٧: ٤٠/١١[3].

← (الكافي ٧: ١/٣٨٠، آخر الصفحة)، ٧٥٧/ (الكافي ٧: ٣/٣٨١، آخر الصفحة)، ٧٥٨/ (الكافي ٧: ٤/٤٠٢)، ٧٥٩/٢٧٧ (الكافي ٧: ٥/٤٠٣)، ٧٦٠/ (الكافي ٧: ٧/٤٠٤)، ٧٦١/٢٧٨ (الكافي ٧: ١٠/٤٠٤)، ٧٦٢/ (الكافي ٧: ٩/٤٠٤)، ٧٦٣/ (الكافي ٧: ٨/٤٠٤)، ٧٦٤ (الكافي ٧: ١١/٤٠٥).

(١) هي من باب المكاسب (ب٩٣) و ٢٥ رواية من أول هذا الباب مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٨٨٠/٣٢١ (الكافي ٥: ١/٨٠)، ٨٨١/ (الكافي ٥: ٧/٨١)، ٨٨٢/٣٢٢ (الكافي ٥: ٨/٨١)، ٨٨٣/ (الكافي ٥: ٩/٨١)، ٨٨٤/ (الكافي ٥: ١٠/٨٢)، ٨٨٥/٣٢٣ (الكافي ٥: ٥/٨٤)، ٨٨٦/ (الكافي ٥: ١/٧٩، آخر الصفحة)، ٨٨٧/ (الكافي ٥: ١/٧٧)، ٨٨٨/ (الكافي ٥: ٣/٧٨)، ٨٨٩/٣٢٤ (الكافي ٥: ٤/٧٨)، ٨٩٠/ (الكافي ٥: ٥/٧٨)، ٨٩١/ (الكافي ٥: ٦/٧٨)، ٨٩٢/ (الكافي ٥: ٧/٧٨)، ٨٩٣/ (الكافي ٥: ٣/٧٤)، ٨٩٤/٣٢٥ (الكافي ٥: ١/٧٣)، ٨٩٥/٣٢٥ (الكافي ٥: ٤/٧٤)، ٨٩٦/٣٢٦ (الكافي ٥: ٥/٧٤)، ٨٩٧/ (الكافي ٥: ٨/٧٥)، ٨٩٨/ (الكافي ٥: ١٢/٧٦)، ٨٩٩/٣٢٧ (الكافي ٥: ٢/٧٠)، ٩٠٠/ (الكافي ٥: ٢/٧١)، ٩٠١/ (الكافي ٥: ٣/٧١)، ٩٠٢/ (الكافي ٥: ٧/٧٢)، ٩٠٣/ (الكافي ٥: ١٠/٧٢)، ٩٠٤/٣٢٨ (الكافي ٥: ١١/٧٢) وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في ارقام ٨٨٣، ٨٩٢ـ ٨٩٥، ٨٩٨، ٩٠٣.

(٢) من أول كتاب التجارات، باب ١، إلى رقم ٩ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ١/٢ (الكافي ٥: ١/١٤٨)، ٢/ (الكافي ٥: ٤/١٤٨)، ٣/ (الكافي ٥: ٦/١٤٨)، ٤/٣ (الكافي ٥: ٧/١٤٩)، ٥/ (الكافي ٥: ٣/١٤٨)، ٦/ (الكافي ٥: ٨/١٤٩)، ٧/ (الكافي ٥: ١٠/١٤٩)، ٨/ (الكافي ٥: ١٢/١٤٩)، ٩/٤ (الكافي ٥: ١٣/١٥٠) وهذا السند مبدوء بأحمد بن محمد بن عيسى وكذا الأمر في ما بعده ثم ذكر إسناداً بالضمير، فالإتيان باسم الظاهر في رقم ١٠ دون الضمير كاشف عن تعدّد مصدر الخبر في الحديثين فلاحظ، ثم انّه صرّح باسم محمد بن يعقوب في رقم ١.

(٣) من رقم ١٤ إلى رقم ٦٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ١٤/٥ (الكافي ٥: ٢٣/١٥٤)، ١٥/ (الكافي ٥: ٤/١٥١)، ١٦/٦ (الكافي ٥: ١/١٥٠)، ١٧/ (الكافي ٥: ٣/١٥١)، ١٨/ (الكافي ٥: ٢/١٥٠)، ١٩/ (الكافي ٥: ٦/١٥١، ففي السند امر مهم سنذكره في الابحاث الآتية)، ٢٠/٧ (الكافي ←

ـ ٧: ٧١/١٧[1].
ـ ٧: ٣٣٢/٧٨ و٣٣٣[2].
ـ ٧: ٧١١/١٦١[3].

← ٥: ٨/١٥٢)، ٢١/ (الكافي ٥: ٩/١٥٢)، ٢٢/ (الكافي ٥: ١٥/١٥٣، والسند في الكافي مبدوء بالضمير الراجع إلى أحمد المراد به أحمد بن محمد بن خالد دون أحمد بن محمد بن عيسى فلاحظ)، ٢٣/ (الكافي ٥: ٢٢/١٥٤)، ٢٤/ (الكافي ٥: ١٩/١٥٣)، ٢٥/٨ (الكافي ٥: ١٠/١٥٢)، ٢٦/ (الكافي ٥: ١٦/١٥٣، وفي التهذيب تصحيف يعلم بمراجعة الكافي)، ٢٧/ (الكافي ٥: ١١/١٥٢)، ٢٨/ (الكافي ٥: ١٢/١٥٢)، ٢٩/ (الكافي ٥: ١٧/١٥٣، وسند التهذيب مصحف يعلم من مراجعة الكافي)، ٣٠/٩ (الكافي ٥: ٢٠/١٥٤)، ٣١/ (الكافي ٥: ١/١٥٥)، ٣٢/ (الكافي ٥: ٢/١٥٦)، ٣٣/ (الكافي ٥: ١/١٥٦)، ٣٤/ (الكافي ٥: ٣/١٥٧)، ٣٥/١٠ (الكافي ٥: ٩/١٥٩)، ٣٦/ (الكافي ٥: ٨/١٥٩)، ٣٧/ (الكافي ٥: ٥/١٥٩)، ٣٨/ (الكافي ٥: ٧/١٥٨)، ٣٩/ (الكافي ٥: ٤/١٥٨)، ٤٠/١١ (الكافي ٥: ٣/١٥٨)، ٤١/ (الكافي ٥: ١/١٥٧)، ٤٢/ (الكافي ٥: ٢/١٥٨)، ٤٣/ (الكافي ٥: ٥/١٦٠)، ٤٤/ (الكافي ٥: ١/١٥٩)، ٤٥/ (الكافي ٥: ١/١٥٩)، ٤٦/ (الكافي ٥: ٢/١٥٩)، ٤٧/١٢ (الكافي ٥: ٤/١٥٩)، ٤٨/ (الكافي ٥: ١/١٦٠)، ٤٩/ (الكافي ٥: ٢/١٦٠)، ٥٠/ (الكافي ٥: ٣/١٦٠)، ٥١/ (الكافي ٥: ٤/١٦٠، وفي السند وما قبله اختصار في التهذيب يحتاج الى التأمّل)، ٥٢/ (الكافي ٥: ٥/١٦٠)، ١٣/٥٣ (زائد في مطبوعة التهذيب)، ٥٤/ (الكافي ٥: ٦/١٦٠)، ٥٥/ (الكافي ٥: ٧/١٦١)، ٥٦/ (الكافي ٥: ٣/١٦٢)، ٥٧/ (الكافي ٥: ٤/١٦٢، إرسال السند في التهذيب نشأ من كون السند مرفوعاً في الكافي)، ٥٨/ (الكافي ٥: ١/١٦١)، ٥٩/١٤ (الكافي ٥: ٢/١٦٨)، ٦٠/ (الكافي ٥: ٣/١٦٨)، وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في ارقام ٢٣ ـ ٢٥، ٥٨.

(١) من رقم ٧١ الى رقم ٧٧ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٧١/١٧ (الكافي ٥: ٧/١٤٦)، ٧٢/ (الكافي ٥: ٨/١٤٦)، ٧٣/ (الكافي ٥: ٦/١٤٥)، ٧٤/ (الكافي ٥: ١٠/١٤٦)، ٧٥/ (الكافي ٥: ٣/١٤٧، وفي التهذيب تصحيف يعلم من الكافي)، ٧٦/١٨ (الكافي ٥: ١/١٤٧)، ٧٧/ (الكافي ٥: ٢/١٤٧).

(٢) من رقم ٣٣٢ الى رقم ٣٤٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٣٣٢/٧٨ (الكافي ٥: ٧/٢٢٦)، ٣٣٣/ (الكافي ٥: ٦/٢٢٥)، ٣٣٤/ (الكافي ٥: ٥/٢٢٥)، ٣٣٥/ (الكافي ٥: ٤/٢٢٥)، ٣٣٦/ (الكافي ٥: ٣/٢٢٥)، ٣٣٧/ (الكافي ٥: ٢/٢٢٤)، ٣٣٨/٧٩ (الكافي ٥: ١/٢٢٣)، ٣٣٩/ (الكافي ٥: ٢/٢٢٣)، ٣٤٠/ (الكافي ٥: ٣/٢٢٣).

(٣) من رقم ٧٠٢ الى رقم ٧١١ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٧٠٢/١٥٩ (الكافي ٥: ←

ـ ٧: ٧٤٩/١٦٩[1].

ـ ٧: ٩٨٦/٢٢٥[2].

ـ ٧: ١٠١٠/٢٣١[3].

ـ ٩: ٧٦/١٩[4].

← ٦/١٦٥)، /٧٠٣ (الكافي ٥: ٧/١٦٥)، /٧٠٤ (الكافي ٥: ١/١٦٤)، /٧٠٥ (الكافي ٥: ٢/١٦٤ وفي سند التهذيب تصحيف يعلم من الكافي)، ٧٠٦/١٦٠ (الكافي ٥: ٣/١٦٤)، /٧٠٧ (الكافي ٥: ٤/١٦٥)، /٧٠٨ (الكافي ٥: ٥/١٦٥)، /٧٠٩ (الكافي ٥: ١/١٦٦)، /٧١٠ (الكافي ٥: ٢/١٦٦)، /٧١١ (الكافي ٥: ٣/١٦٦).

(١) أحاديث أوائل باب الرهون إلى رقم ١٤ منه مأخوذة من الكافي إلّا رقم ٥، لاحظ التهذيب ٧: ٧٤٤/١٦٨ (الكافي ٥: ١/٢٣٣)، /٧٤٥ (الكافي ٥: ٢/٢٣٣)، /٧٤٦ (الكافي ٥: ٣/٢٣٣)، /٧٤٧ (الكافي ٥: ٤/٢٣٣)، ٧٤٩/١٦٩ (الكافي ٥: ٥/٢٣٤)، /٧٥٠ (الكافي ٥: ١٣/٢٣٥)، /٧٥١ (الكافي ٥: ١٤/٢٣٥)، /٧٥٢ (الكافي ٥: ١٥/٢٣٥ وفي سند التهذيب سقط)، /٧٥٣ (الكافي ٥: ٢٠/٢٣٧)، ٧٥٤/١٧٠ (الكافي ٥: ٢١/٢٣٧)، /٧٥٥ (الكافي ٥: ٢٢/٢٣٧)، /٧٥٦ (الكافي ٥: ١٩/٢٣٦)، ٧٥٧ (الكافي ٥: ١١/٢٣٥).

(٢) من رقم ٩٨١ الى رقم ٩٩٢ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٩٨١/٢٢٤ (الكافي ٥: ١/٣٠١)، /٩٨٢ (الكافي ٥: ٢/٣٠١)، /٩٨٣ (الكافي ٥: ٣/٣٠٢)، ٩٨٤/٢٢٥ (الكافي ٥: ٥٧/٣١٨)، /٩٨٥ (الكافي ٥: ٤٤/٣١٤)، /٩٨٦ (الكافي ٥: ٤٨/٣١٥)، ٩٨٧/٢٢٦ (الكافي ٥: ٤١/٣١٤)، /٩٨٨ (الكافي ٥: ٣٩/٣١٣)، ٩٨٩ (الكافي ٥: ٤٠/٣١٣)، /٩٩٠ (الكافي ٥: ٣٧/٣١٢)، /٩٩١ (الكافي ٥: ٣٥/٣١٢)، /٩٩٢ (الكافي ٥: ٣٦/٣١٢)، وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في ٩٨٤.

(٣) من رقم ١٠٠٩ الى رقم ١٠١٧ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ١٠٠٩/٢٣١ (الكافي ٥: ٣/٣٠٠)، /١٠١٠ (الكافي ٥: ٢/٣٠٠)، ١٠١١/٢٣٢ (الكافي ٥: ١/٢٩٨، آخر الصفحة)، /١٠١٢ (الكافي ٥: ٥/٢٩٩)، /١٠١٣ (الكافي ٥: ٤/٢٩٩)، /١٠١٤ (الكافي ٥: ١/٢٩٨)، /١٠١٥ (الكافي ٥: ١/٢٩٧، آخر الصفحة)، ١٠١٦/٢٣٣ (الكافي ٥: ٢/٢٩٧)، /١٠١٧ (الكافي ٥: ١/٢٨٦، آخر الصفحة).

(٤) من رقم ٧٥ الى رقم ٧٧ مأخوذة من الكافي قد صرّح في ٧٥ و٧٧ باسم محمد بن يعقوب، لاحظ التهذيب ٩: ٧٥/١٩ (الكافي ٦: ٢/٢٢٤)، /٧٦ (الكافي ٦: ١/٢٢٤، والسند فيه مبدوء بالضمير الراجع إلى أحمد بن أبي عبدالله وفيه تعليق)، /٧٧ (الكافي ٦: ١/٢٢٥).

ـ ٩: ٣٩٩/٩٣ و ٤٠٤[١].

ـ ٩: ٥٩٢/١٤١[٢].

ـ ٩: ٦٣٠/١٥٤[٣].

ـ ٩: ٨٣٥/٢١١[٤].

ـ ١٠: ٥٩٢/١٤٨[٥].

---

(١) من رقم ٣٩٤ الى رقم ٤٠٨ مأخوذة من الكافي وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في ٣٩٤ـ ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٠٨، لاحظ التهذيب ٩: ٣٩٤/٩٢ (الكافي ٦: ٢/٢٦٩)، /٣٩٥ (الكافي ٦: ٥/٢٦٩)، /٣٩٦ (الكافي ٦: ٦/٢٦٩)، /٣٩٧ (الكافي ٦: ١/٢٧٠)، /٣٩٨ (الكافي ٦: ٢/٢٧٠)، ٣٩٩/٩٣ (الكافي ٦: ٧/٢٦٩)، /٤٠٠ (الكافي ٦: ٣/٢٧١ ـ وفي الأخذ تشويه ـ)، /٤٠١ (الكافي ٦: ٩/٢٧٢)، /٤٠١ (الكافي ٦: ١/٢٧٢)، /٤٠٣ (الكافي ٦: ٢/٢٧٢)، /٤٠٤ (الكافي ٦: ٣/٢٧٢)، /٤٠٥ (الكافي ٦: ٢/٢٧٣)، ٤٠٦/٩٤ (الكافي ٦: ١/٢٧٣)، /٤٠٧ (الكافي ٦: ٤/٢٧٤)، /٤٠٨ (الكافي ٦: ٦/٢٧٥).

(٢) من رقم ٥٨٧ الى رقم ٥٩٤ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٩: ٥٨٧/١٣٩ (الكافي ٧: ٢١/٣٣)، ٥٨٨/١٤٠ (الكافي ٧: ٢٢/٣٣)، /٥٨٩ (الكافي ٧: ٢٤/٣٤)، ٥٩٠ (الكافي ٧: ٢٥/٣٤)، ٥٩١ (الكافي ٧: ٢٧/٣٤)، ٥٩٢/١٤١ (الكافي ٧: ٢٨/٣٥)، /٥٩٣ (الكافي ٧: ٣٨/٣٨)، ٥٩٤/١٤٢ (الكافي ٧: ٣٩/٣٨).

(٣) من رقم ٦٢٤ الى رقم ٦٣٢ مأخوذة من الكافي وقد صرّح في ٦٢٦ و ٦٢٩ باسم محمد بن يعقوب، لاحظ التهذيب ٩: ٦٢٤/١٥٢ (الكافي ٧: ٣/٣٠)، ٦٢٥/١٥٣ (الكافي ٧: ٤/٣٠)، /٦٢٦ (الكافي ٧: ١٠/٣١)، /٦٢٧ (الكافي ٧: ١١/٣٢)، /٦٢٨ (الكافي ٧: ١٢/٣٢)، ٦٢٩/١٥٤ (الكافي ٧: ١٣/٣٢)، /٦٣٠ (الكافي ٧: ١٤/٣٢)، /٦٣١ (الكافي ٧: ١٦/٣٢)، /٦٣٢ (الكافي ٧: ١٩/٣٣).

(٤) من رقم ٨٣٥ الى رقم ٨٤٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٩: ٨٣٥/٢١١ (الكافي ٧: ١/٤٠)، /٨٣٦ (الكافي ٧: ٢/٤٠)، /٨٣٧ (الكافي ٧: ١/٤٤)، ٨٣٨/٢١٢ (الكافي ٧: ٢/٤٤)، /٨٣٩ (الكافي ٧: ٣/٤٤)، /٨٤٠ (الكافي ٧: ٤/٤٤).

(٥) من رقم ٥٨٧ الى رقم ٦٠٠ مأخوذة من الكافي وقد صرح باسم محمد بن يعقوب في رقم ٥٩٧، لاحظ التهذيب ١٠: ٥٨٧/١٤٨ (الكافي ٧: ١/٢٦٠)، /٥٨٨ (الكافي ٧: ٢/٢٦٠)، /٥٨٩ (الكافي ٧: ٣/٢٦٠)، /٥٩٠ (الكافي ٧: ٤/٢٦٠)، /٥٩١ (الكافي ٧: ٥/٢٦١)، /٥٩٢ (الكافي ٧: ٦/٢٦١)،

←

ـ ١٠: ٧٥٣/١٩١[1].

ـ ١٠: ٨٣٢/٢١١[2].

ـ ١٠: ١٠٠٧/٢٥٥[3].

ثم إنّ هنا مورداً آخر بدىء السند في التهذيب باسم أحمد بن أبي عبدالله وهو مأخوذ من الفقيه كما سنستدلّ عليه، وقبل أن نذكر ذلك ينبغي أن نذكر مثالين آخرين من موارد الأخذ من الفقيه من دون ذكر اسم الصدوق في السند.

المثال الأول: من التهذيب ج٦:

٥٦٨ ـ وروى الأصبغ في نباتة عن أمير المؤمنين‌عليه‌السلام...

٥٦٩ ـ وروى أبو أيوب الخراز أنّ أبا عبدالله‌عليه‌السلام سئل عن الرجل...

← ٥٩٣/١٤٩ (الكافي ٧: ١٤/٢٦٢)، /٥٩٤ (الكافي ٧: ١٨/٢٦٣)، /٥٩٥ (الكافي ٧: ٢٠/٢٦٣)، /٥٩٦ (الكافي ٧: ٢٨/٢٦٥)، /٥٩٧ (الكافي ٧: ٣٥/٢٦٨)، /٥٩٨ (الكافي ٧: ٣٦/٢٦٨)، /٥٩٩ (الكافي ٧: ٣٨/٢٦٨)، ٦٠٠/١٥٠ (الكافي ٧: ٣٩/٢٦٨).

(١) من رقم ٧٤٦ الى رقم ٧٥٤ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ١٠: ٧٤٦/١٩٠ (الكافي ٧: ٣٠٩/ذيل ٤)، /٧٤٧ (الكافي ٧: ١٠/٣١٠)، /٧٤٨ (الكافي ٧: ١٣/٣١٠)، /٧٤٩ (الكافي ٧: ٦/٣٠٩)، /٧٥٠ (الكافي ٧: ٧/٣١٠)، ٧٥١/١٩١ (الكافي ٧: ٥/٣٠٤)، /٧٥٢ (الكافي ٧: ٤/٣٠٤)، /٧٥٣ (الكافي ٧: ٢/٣٠٤)، /٧٥٤ (الكافي ٧: ١/٣٠٤).

(٢) من رقم ٨٢٩ الى رقم ٨٣٦ مأخوذة من الكافي وقد صرّح في رقم ٨٣٥ بمحمد بن يعقوب، لاحظ التهذيب ١٠: ٨٢٩/٢١٠ (الكافي ٧: ٥/٢٩٧)، /٨٣٠ (الكافي ٧: ٢/٢٩٦)، ٨٣١/٢١١ (الكافي ٧: ٣/٢٩٦)، /٨٣٢ (الكافي ٧: ٤/٢٩٧)، /٨٣٣ (الكافي ٧: ١/٢٩٦)، /٨٣٤ (الكافي ٧: ١/٢٨٨)، /٨٣٥ (الكافي ٧: ٣/٢٨٩)، /٨٣٦ (الكافي ٧: ٢/٢٨٨).

(٣) من رقم ١٠٠٣ الى رقم ١٠١٧ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ١٠: ١٠٠٣/٢٥٣ (الكافي ٧: ١/٣٢٥)، ١٠٠٤/٢٥٤ (الكافي ٧: ٢/٣٣٠)، /١٠٠٥ (الكافي ٧: ١/٣٢٩)، ١٠٠٦/٢٥٥ (الكافي ٧: ٦/٣٣٣)، /١٠٠٧ (الكافي ٧: ٨/٣٣٤)، /١٠٠٨ (الكافي ٧: ٩/٣٣٤)، /١٠٠٩ (الكافي ٧: ٧/٣٣٣)، ١٠١٠ (الكافي ٧: ١٠/٣٣٤)، ١٠١١ (الكافي ٧: ١١/٣٣٨)، /١٠١٢ (الكافي ٧: ١٢/٣٤٢)، /١٠١٣ (الكافي ٧: ٥/٣٣٣)، /١٠١٤ (الكافي ٧: ٣/٣٣١)، ١٠١٥/٢٥٧ (الكافي ٧: ١٠/٣٢٨)، /١٠١٦ (الكافي ٧: ١١/٣٢٨)، ١٠١٧ (الكافي ٧: ٩/٣٢٨).

وهذا كما ترى يخالف منهج إسناد التهذيب من جهتين:

الجهة الأولى: بدأ السند بكلمة «وروى» وهو خلاف المعهود، إذ يبدأ السند في الأغلب في التهذيب باسم الراوي من دون أن يسبقه فعل كـ«روى».

الثاني: أنّ الأصبغ بن نباتة ليس صاحب كتاب، وأمّا أبو أيوب الخرّاز فهو صاحب كتاب لكن ليس كتابه من مصادر التهذيب، فإن مصادره ـ حسب ما يرى ـ هي الجوامع المتأخرة ككتب الحسين بن سعيد، وسعد بن عبدالله، ومحمد بن الحسن الصفار، ومحمد بن يعقوب الكليني، وأمّا الأخذ من الأصول ككتاب أبي أيوب الخراز مباشرةً فغير معهود في التهذيب.

والخبران وردا في الفقيه ٣: ٢٢٥٨/٢٨ و٣٢٥٩[1] فالظاهر أخذ التهذيب من الفقيه.

المثال الثاني: من التهذيب ج٩:

١٤٢٠ ـ وكتب الرضا عليه السلام إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله:...

١٤٢١ ـ وفي رواية حمدان بن الحسين، عن الحسن بن الوليد...

١٤٢٢ ـ وروى إسماعيل بن مسلم السكوني، عن جعفر بن محمد...

وغرابة ألفاظ هذه الأسانيد وبُعدها عن منهج تسلسل الرواة في التهذيب لا تخفى، إذ بَدْءُ السند بالفعل المسند إلى الإمام عليه السلام (كما في رقم ١٤٢٠) وبدوُه بالجار والمجرور أعني «في رواية» (في رقم ١٤٢١)، وبكلمة «روى» كلّ ذلك خلاف المعهود في التهذيب، أضف إلى ذلك عدم كون الرواة الواقعين في صدر هذه الأسانيد من أرباب الجوامع، بل حمدان بن الحسين لم نجده في كتاب من كتب الرجال.

وهذه الروايات وردت في الفقيه ٤: ٥٧٥٥/٣٥٠ و٥٧٥٦ و٥٧٦٠/٣٥١ فلا ريب في أخذها من الفقيه.

---

(١) لكن لفظه: سأل أبو أيوب الخراز ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل، فافهم.

إذا عرفت ذلك فلنبحث عن السند المشار إليه وقد وضعناه مع جملة مما تقدمه في جدول:

التهذيب ج٩	الفقيه ج٣	عبارة التهذيب	عبارة الفقيه
٨٧٢/٣١٥	٣٢٣١/٧	وروى الأصبغ بن نباتة	روى عن الأصبغ بن نباته
٨٧٣/...	٣٢٤٩/١٩	وروى عاصم بن حميد	بلفظه
٨٧٤/...	٣٢٥٢/٢٣	وروى عن أبي جعفرعليه السلام أنّه قال: وجد...	وقال أبو جعفرعليه السلام وجد...
٨٧٥/٣١٦	٣٢٥٥/٢٤	وروى علي بن إبراهيم... عن أبي جعفرعليه السلام أنّه قال دخل عليعليه السلام ...	وقال أبو جعفرعليه السلام: دخل عليعليه السلام
٨٧٦/٣١٨	٣٢٥٧/٢٧	وقضى أمير المؤمنينعليه السلام في رجل	بلفظه
٨٧٧/٣١٩	٣٢٦٥/٣١	وروى عبدالله بن سيابة	بلفظه (إلّا أن في بعض نسخه: عبدالله بن سنان)
٨٧٨/...	٣٢٦٦/...	وفي رواية أحمد بن أبي عبدالله البرقي	بلفظه

فانظر إلى عبارات التهذيب تجد في أكثرها غرائب إذ:

أ ـ وقوع الأصبغ بن نباتة وعاصم بن حميد وعبدالله بن سيابة في أوّل الإسناد غريب، لعدم كونهم أصحاب جوامع، بل ليسوا أصحاب كتب ـ أيضاً.

ب ـ رقم ٨٧٤ مرسل، والخبر المرسل في التهذيب قليل.

ج ـ رقم ٨٧٥ شبيه بإسناد الكافي وقد ورد في الكافي ٧: ٨/٣٨١ بهذا السند لكن ليس في أوّله كلمة «وروى»، كما ليس فيه «أنّه» ـ قبل «قال» ـ في آخر السند.

د ـ رقم ٨٧٨ مبدو بـ«في رواية» وهو غير معهود من دون وجه ظاهر يبرّره.

فاجتماع هذه الجهات الغريبة يشير إلى وقوع أمر خاصٍ، فانظر إلى مواضع هذه الأسانيد في الفقيه تجد أن الترتيب محفوظ كاملاً، بل رقم ٨٧٨ المبحوث عنه متصل بخبر ٨٧٧ في الفقيه، وألفاظ الأسانيد متفقة في الأكثر، فهذه الأحاديث أخذت من الفقيه، ويؤكده أنّ تعبير الشيخ عن البرقي هو أحمد بن أبي عبدالله ـ من دون إضافة البرقي ـ فإضافته نشأت من تبعية الشيخ للفقيه[١].

نعم هنا بعض التغييرات طرأ على الاسناد، فبدل «روى عن» بـ«روى» في رقم ٨٧٢، و«قال» بـ«روى عن» في رقم ٨٧٥ والظاهر أنّ الشيخ؛ أدخل هذه التغييرات على أسانيد الفقيه كي تقرب من أسلوب أسانيد التهذيب.

يبقى الكلام في رقم ٨٧٥؟ والّذي أراه أنّ الشيخ؛ أخذه من الفقيه أولاً فبدّل «قال أبو جعفر؛» بقوله «وروى عن أبي جعفر؛ انّه قال» كما صنع في ما الخبر السابق بعينه، ثم راجع الكافي فوجد الخبر فيه مسنداً فاستدرك فأضاف سند الكافي بين كلمة «روى» وعبارة «عن أبي جعفر؛» فبقيت عبارتا «وروى» في أول السند و«أنّه» في آخر السند على حالها، ولولا ما ذكرنا لم نجد وجهاً لزيادتهما في السند، أضف إليه اتّفاق ترتيب الأحاديث في الكتابين.

فعليه فالرواية المبدوءة بأحمد بن أبي عبدالله مأخوذة من الفقيه، ولم تؤخذ من كتاب البرقي مباشرة.

تبقى موارد أخرى بدئ السند فيها بأحمد بن أبي عبدالله، لكن احتمال أخذ بعض هذه الموارد من كتاب محمد بن علي بن محبوب غير بعيد[٢].

وتوضيحه يحتاج إلى ذكر مقدمات وإقامة ادلة سنتكلم عنها في الأبحاث

---

(١) عبارة «أحمد بن أبي عبدالله البرقي» وردت في التهذيب ١: ١١٤٤/٣٧٣ والظاهر أخذه أيضاً من المصدر المتوسط وهو كتاب محمد بن علي بن محبوب، وقد روى عن البرقي بهذا التعبير في التهذيب ٧: ١١٦٦/٢٧١.

(٢) التهذيب ١: ١٠٥٦/٣٥٤، ١١٤٤/٣٧٣، ٢: ١٣١٥/٣٢٢، ٣: ٧١١/٢٥٦.

التالية، تبقى موارد قليلة لم نجد دليلاً على الأخذ بالتوسط فيها[١].

هذا كلّه في الأسانيد المبدوءة بأحمد بن أبي عبدالله.

وأمّا الأسانيد بأحمد بن محمد بن خالد، فراجعتها فوجدت أنّ في جميعها قرائن واضحة على الأخذ من الكافي إلّا في رواية واحدة[٢].

وقد أشرنا إلى كثير منها في ضمن بحث «أحمد بن أبي عبدالله» ولا حاجة إلى ذكر سائر الموارد، بعد وضوح الأمر بملاحظة ما قدمناه.

وأما السند الواحد المشار إليه: فلم نجد، شاهداً ـ من مقارنة الكتابين وغيرها ـ على أخذه من الكافي، وقد ذكرنا أن البيان المذكور في هامش قاعدة لا ضرر ولا ضرار غير كاف لإثبات أخذ ما بدأ السند باسم «أحمد بن محمد بن خالد» من الكافي على سبيل القضية الكلية، والله أعلم.

فتحصل أنّ الأخبار المبدوءة بأحمد بن محمد بن خالد في التهذيب كلّها مأخوذة من الكافي إلّا خبراً واحداً، كما أنّ أكثر الأحاديث المبدوءة بأحمد بن أبي عبدالله مأخوذة من الكافي، وواحد منها مأخوذ من الفقيه.

للبحث صلة

---

(١) التهذيب ٢: ٤١٥/١١٠، ٤٧٢/١٢٤، ٣: ٢٩٥/١٣٥، ٤٨٦/٢٠٥، ٦: ٢٤٠/١٤١، ٢٥٨/١٤٧، ٢٨٢/١٥٧، ٣٣٩/١٧٣، ٧: ١٠٢١/٢٣٤، ٤٩٦/١١٤.

(٢) التهذيب ١٠: ٨٧٢/٢٢٢.

